

وزير العدل
يخالف الدستور
حقّ التملك
معلق على
إذن البلديات!



المقاومة تتصدّى لجنون أهل السلطة

جمع للأميركيين:
لا انسحاب إسرائيلاً قبل
تفكيك الحزب

4

رئيس الجمهورية
«يطمئن» روبيو:
نلاحق حزب الله

3

عون وسلام ماضيان
في محاصرة المقاومة
وأهلها

2

ورطة ترامب آخر الدواء... «أمّ القنابل»؟

8



إيرانيون يمزقون امام لوحة إعلانية مناهضة لترامب في احد شوارع طهران (ا ف ب)

المشهد السياسي

عون وسلام يدّعيان الرغبة في الحوار... ويواصلان مُحاصرة المقاومة وأهلها

على من يحتال رئيس الجمهورية ومساعداه الحكومي؟



(مروان بو حيدر)

إبراهيم الأمين

ليست المسألة ازدواجية في السلوك، بل عملية احتيال كبرى يقودها رئيس الجمهورية جوزيف عون ومساعداه الحكومي نواف سلام فالرجلان يبدوان عاجزين عن اتخاذ أي خطوة. لا المفاوضات والتنازلات أمام العدو حققتا نتيجة تذكر، ولا تنفيذ الإملاءات الأميركية والسعودية في الداخل أتاح لهما تعزيز سلطتهما. وفي موازاة ذلك، انقطع الحبل الرابط بين أعضاء حكومة تكاد تكون مستقبلية من أداء دورها، فيما لم يقدم أطراف الوصاية أي دعم لسلطة تمضي في إعداد موازنات تقوم على فرض المزيد من الضرائب، بينما يحمي رئيس الجمهورية أركان القطاع المصرفي الساعين إلى الإفلات من العقاب. وبدلاً من مراجعة حصيلة عامين تقريبا من الحكم، يمضي عون وسلام في وضع نفسهما والبلاد تحت تحت العصا الخارجية، التي ردت على مطالبهما بالدعم بمطالب إضافية، وصولاً إلى ممارسة ضغط استثنائي على قيادة الجيش اللبناني لدفعها إلى خطوات قد تفتح الباب أمام مواجهة تهذّب السلم الأهلي.

بدأ السلسل بعد زيارة عون للولايات المتحدة، وعودته منها محفلاً بكلام معسول سمعه من الرئيس دونالد ترامب، ووبعد بإطلاق مسار يتنجح لشركات الطيران الأميركية العمل، وهو وعد يتطلب تنفيذه إخضاع لبنان لدفتر شروط لا يبدو أن له نهاية، ومع مرور الوقت، بدأ عون يدرأ أن الأمور أكثر تعقيداً. وحتى اجتماع العمل الذي عقده مع وزير الخارجية ماركو روبيو، لم يخرج منه سوى بمحاصرة حول كيفية تعامل السلطة اللبنانية مع الكُرامات.

وفي محاولة لتفقيس ما وصفه فريقه بالاحتقان الاهريكي، لم يجد عون ضالته إلا في مقالة نشرها مستشاره جان عزيز في مجلة أميركية مغمورة، خاطب فيها من افترض أنهم أعضاء في النادي المؤثر داخل الولايات المتحدة. لكن المقالة انتهت إلى نتيجة معاكسة، إذ بدا أن واشنطن التي لا تريد نقاشاً في مسألة الانسحاب الإسرائيلي، لا تملك للسلطة اللبنانية سوى مطلب واحد: انهوا وانزعوا سلاح حزب الله، ولو بالقوة، وهذا ما تولى المدير الجديد لمحلة الاستخبارات العسكرية الأميركية في بيروت إبلاغه إلى مسؤولين سياسيين وأمنيين، مستغنياً أحجام السلطة عن مواجهة حزب الله، حتى لو أدى الأمر إلى حرب أهلية!

أما في الجانب السعودي، فلم يتوقف الموفد يزيد بن فرحان عن الحديث عن ضعف أداء السلطة السياسية في لبنان. لكن مطالبه تجاوزت تعين نائب عام تمييزي، أو رئيس لجهاز أمني، أو مدير في إحدى الوزارات، أو حتى تعطيل تعين مدير للكونسرفتوار الوطني،

لأن مرشحة شقيقة ولي العهد السعودي يجب أن تبقى في موقعها، بل وسع ابن فرحان معركته ضد من يعذّم خصوماً، مطالبا باستبعاد كل مؤلف من الفئة الأولى يمكن اعتباره محسوباً على تيار المستقبل، وطلب «تطهير» السراي الكبير من «أتباع سعد الحريري». وفي الوقت نفسه، كان يصنّ مع الجانب القطري، على أن يبادر لبنان إلى خطوات عملية لتحسين علاقته بسوريا، من خلال إطار، جعل الأمن في لبنان يعمل في خدمة السلطة السورية الجديدة، حيث تتواصل عملية مُطاردة كل خصوم إدارة الرئيس أحمد الشرع، واختطاف مواطنين سوريين كانوا يعملون في مؤسسات الدولة السورية قبل سقوط النظام، وتسليمهم فوراً إلى النظام الجديد، أمّا من خلال آلية التنسيق التي أقرّت على شكل معاهدة، أو من خلال عمليات أمنية وهمية.

وفيما كان عون وسلام ينتظران مبادرة سعودية أو خليجية تتضمن دعمًا ماليًا يساعد على زيادة إنتاج الطاقة، كان موسم الفواكه الصيفي يتكدّس لدى المزارعين، فيما لا يزال السعوديون ممنوعين من زيارة لبنان. أما برامج الدعم المقترضة للدولة، فعاد ابن فرحان ليربطها بتنفيذ الإصلاحات التي يقول صندوق النقد الدولي إن لبنان لم ينجزها، مع ضغط كبير لعدم الجاوب مع أي مبادرة من قبل دولة

**بدل ان توفر اميركا
تطالبان بالمزيد من
الخطوات التنفيذية
ضد المقاومة واولو كان
التمت حرب اهلية في
لبنان**

بنك صادرات إيران، رغم أن الأخير لم يعد ضمن النظام المصرفي منذ وقت طويل.

وبعدما، جاءت قصة شاحنة المتفجرات التي أوقفت على طريق البقاع - بيروت، لتفتح شهية الأميركيين وجماعتهم في لبنان، على إطلاق حملة شيطنة جديدة ضد المقاومة. ومع أن المعلومات حول الشاحنة جاءت من جهة استخباراتية أجنبية، حصلت عليها من الجانب الإسرائيلي، فإن الاعتراف بقرار 2 آذار، وصولاً إلى تحذير المسؤولين من التمادي في إجراءاتهم. لم يترك حزب الله مساحة كبيرة للتناول، فما اعتبره الحكومة ملفاً أمنياً يستوجب التحقيق، برآه الحزب محاولة جديدة لاستهداف قدراته وفرض وقائع سياسية تضمني في ملاحقة الجهات التي تقول إنها تنقّف وراءها، مع رفض الحزب مسبقاً لأي مقاربة تضع قدراته العسكرية في خانة الجريمة. ومن هنا، اكتسب البيان حذوته، فالقائمة لا تنتظر أن تحدد لها الدولة وظيفة سلاحها، ولا تقبل أن يتحول توقيف الشاحنة إلى مدخل لمواصلة سياسة الصمت أو الاكتفاء بالاعتراض الكلامي على استهدافه. وهكذا، نتجبة القضية إلى أن تصبح نقطة اشتغال إضافية في بلد يقف أصلاً على حافة توتر سياسي وأمني.

بهذا المعنى، لم يعد ممكناً التعامل مع قضية ضهر البيدر بوصفها حادثة أمنية معزولة. خصوصاً أن حزب الله حاول معالجة موضوع الشاحنة وحمولتها بعيداً عن السجل الإعلامي والسياسي، لكنه قرّن الانتقال إلى الهجوم المباشر بعدما رأى أن السلطة تستخدم القضية لإحياء قراراتها ضد المقاومة، وتهيئة الأرضية لإجراءات في مواجهة الاحتلال... وكاد الأمر أن يتجه صوب مستوى من التوتر غير المسبوق، قبل أن يبادر الرئيس نبيه بري إلى مُهافظة سلام، والطالب إليه تجاهل مشروع وزير العدل، وهو ما وعد سلام بتنفيذه.

على أن كل ذلك، لا معنى له، خارج سياق التوتر القائم في الأقليم، حيث الجميع يعيش على أعصابه، وسط توقعات متضاربة حول ما يمكن أن يحصل بين لحظة وأخرى، والنواب شعروا بأن الأمور قد تفلت من بين أيديهم، وبدلاً من أن يبادروا إلى خطوات عملية مُخالفة لمسارهم السابق، عادوا إلى الهجوم على المقاومة وحزب الله، وتصوّفت الإدارة الأميركية بشيء من «الجنون» إزاء المعلومات التي سُربت قبل أسبوعين عن نية حزب الله تقديم مساعدات مالية للنازحين. وبعدما بادرت الخارجية الأميركية إلى نفي التقارير عن وصول دعم مالي إيراني إلى لبنان، وغامرت - في خطوة غير مسبوقة - بنشر إعلانات لا علاقة لها بالواقع، جاء المؤتمر الصحافي لرئيس المجلس التنفيذي في حزب الله الشيخ علي ديموش وإثارة خطة الإيواء، تحسب لدو باراد على الرؤوس الحاسية، فانطلقت حملة قادتها الخارجية الأميركية نفسها، والتي بادرت إلى التواصل مع وسائل إعلام لبنانية وعربية لإشاعة أجواء تنفي بدخول أموال إلى لبنان، فيما راحت سفارتها في بيروت ودمشق وبغداد واتقّرة تستقصي الإجراءات المتخذة لمنع تهريب الأموال إليه.

وفي هذه الأثناء، أبلغ حاكم مصرف لبنان كريم سعيد السلطة السياسية بأنه مضطر إلى الالتزام بطلب وزارة الخزانة الأميركية سحب ترخيص

ميسم رزق

لم تكن لهجة عضو كتلة «الوفاء للمقاومة» النائب حسن فضل الله عادية، ولا كان بيانه مجرد توضيح للملابسات شاحنة أوقفها الأجهزة الأمنية عند حاجز ضهر البيدر. للمرة الأولى منذ بدء الحرب، يذهب حزب الله في هذا الملف إلى مواجهة علنية بهذا المستوى مع سلطة الوصاية، معلناً ملكيته للشحنة ومطالباً باستعادة السيارة وحمولتها وإطلاق الموقوفين، ومحدّذاً رفضه الاعتراف بقرار 2 آذار، وصولاً إلى تحذير المسؤولين من التمادي في إجراءاتهم. لم يترك حزب الله مساحة كبيرة للتناول، فما اعتبره الحكومة ملفاً أمنياً يستوجب التحقيق، برآه الحزب محاولة جديدة لاستهداف قدراته وفرض وقائع سياسية تضمني في ملاحقة الجهات التي تقول إنها تنقّف وراءها، مع رفض الحزب مسبقاً لأي مقاربة تضع قدراته العسكرية في خانة الجريمة. وتواصل اعتداءاتها.

لكن التداعيات الأخرى قد تظهر في الداخل. فحزب الله بعث أمس بإشارة إلى أنه لم يعد مستعداً لمواصلة سياسة الصمت أو الاكتفاء بالاعتراض الكلامي على استهدافه. وهكذا، نتجبة القضية إلى أن تصبح نقطة اشتغال إضافية في بلد يقف أصلاً على حافة توتر سياسي وأمني.

بهذا المعنى، لم يعد ممكناً التعامل مع قضية ضهر البيدر بوصفها حادثة أمنية معزولة. خصوصاً أن حزب الله حاول معالجة موضوع الشاحنة وحمولتها بعيداً عن السجل الإعلامي والسياسي، لكنه قرّن الانتقال إلى الهجوم المباشر بعدما رأى أن السلطة تستخدم القضية لإحياء قراراتها ضد المقاومة، وتهيئة الأرضية لإجراءات

إضافية. واللافت أن البيان لم يكتف بتحديد هوية الجهة المالكة للشحنة، بل قدّم موقفاً سياسياً متكاملاً، يطعن في شرعية القرار الحكومي، ويتهم بعض أركان السلطة بالتناغم مع المطالب الأميركية والإسرائيلية، ويحذّر من تداعيات الاستمرار في هذا المسار على الاستقرار الداخلي. وقال فضل الله، إن «ما تحمله السيارة هو من القدرات التي تستخدمها المقاومة في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي»، والأكثر دلالة كان إعلانه أن الجهات التي تستخدم هذه المواد «معروفة»، محدّداً إياها بقيادة المقاومة وبينتها وعائلات الشهداء والمقاتلين المنتشرين على جبهات الجنوب.

لم يكن ذلك مجرد تبئ للشحنة، بل تحدياً مباشراً لسلطة الوصاية بأن تضمني في ملاحقة الجهات التي تقول إنها تنقّف وراءها، مع رفض الحزب مسبقاً لأي مقاربة تضع قدراته العسكرية في خانة الجريمة. ومن هنا، اكتسب البيان حذوته، فالقائمة لا تنتظر أن تحدد لها الدولة وظيفة سلاحها، ولا تقبل أن يتحول توقيف الشاحنة إلى مدخل لملاحقة جزء من قدراتها القتالية، فيما الاحتلال الإسرائيلي لا يزال قائماً.

لكن العبارة الأكثر تصعيداً جاءت في الموقف من قرار الحكومة الصادر في 2 آذار - والذي نصّ على الحظر الفوري لجميع النشاطات العسكرية والأمنية لحزب الله، إذ وصفه فضل الله بأنه «وصمة عار على جبينها»، مؤكداً أن الحزب لا يعترف بمفاعيله على الأرض. ولم يقف عند حدود الاعتراض السياسي، بل اعتبر أن القرار مخالف للدستور والميثاق وشرعة حقوق الإنسان، وأن السلطة اتخذته، استجابة لإملاءات خارجية.

روبيو حار يتابع شخصياً تفاصيل عمل عون وسلام ويطالب بخطوات تنفيذية على خلفية شاحنة المتفجرات

وأضاف أن شرعية المقاومة لا تُستمدّ من سلطة «تخلّ عن السيادة»، وهنا تحديداً يظهر حجم التحول في نبرة الحزب، فبدلاً من الاكتفاء بالتأكيد أن الشحنة تخصه وانتهى موجهة إلى إسرائيل، وضع حزب الله السلطة في موقع المتهم بالتخلي عن الأرض والسيادة، وحملها مسؤولية ما قد يترتب على إجراءاتها. لا بل حذرهما «من مغبة هذا التمادي في إجراءاتها»، وقد حذر الحزب من استغلال حرصه على السلم الأهلي، في رسالة لا تتكفي برفض

الإجراءات، بل تلوّح بأن استمرارها قد يفتح الباب أمام تداعيات لا يمكن احتواؤها بسهولة. في المقابل، بدت السلطة وكأنها عالقة بين رغبتها في إظهار الحزم وعجزها عن حسم المسار السياسي والقضائي. وزير العدل عادل نصار أعلن أنه يعمل على إعداد مشروع مرسوم لإحالة القضية إلى المجلس العدلي، لكن المشروع لم يكن قد اكتمل قبل جلسة مجلس الوزراء، ما حال دون اتخاذ قرار رسمي. وأوضح وزير الإعلام بول مرصع بعد الجلسة أن الإحالة لم تُقرّ، وأن الملف لم يُطرح للتصويت، بانتظار استكمال الإجراءات المطلوبة.

وفي هذا السياق، علمت «الأخبار» أن نصار زار رئيس الجمهورية جوزف عون قبل الجلسة، عارضاً عليه إحالة القضية إلى المجلس العدلي، فيما لم يحذّر عون النوجه إلى هذه الخطوة قبل اتضاح نتائج التحقيقات، خشية أن تؤدي الإحالة إلى إطالة المسار وتأخير البتّ بالملف، كما قال.

ويأخذ التدخل الأميركي في قضية الشحنة بعداً أكثر حساسية مع

(مروان بو حيدر - إرسليف)



(مروان بو حيدر - إرسليف)

خطف معارض سوري في لبنان ونقله إلى دمشق تواطؤ رسمي والأجهزة في «كوما»

وتفتح هذه الأسئلة الباب أمام احتماليين. الأول أن تكون هذه العمليات قد تُفُتد من دون علم الأجهزة اللبنانية، بما يكشف خللاً في القدرة على ضبط الحدود والأراضي اللبنانية. والثاني أن عملية الخطف تأتي في إطار سياسة الدولة اللبنانية بالخضوع للأوامر الخارجية على حساب سيبتها وسيادتها وإجراءاتها القانونية، بهدف استرضاء الخارج، ما يعني أنّ الأجهزة الأمنية هي من سهّلت دخول العصابات المسلحة، كما سهّلت عملية وصول المخطوف إلى الحدود وتسليمه في سياق عمليات «البيع والشراء» علّ الخارج يرضى عنها!

القضية، في نهاية المطاف، لا تتعلق فقط بمسؤولية كيبالي عن المجازر والجرائم النسبية إليه في سوريا وتركيا، بل أيضاً بما إذا كان لبنان قادراً على فرض القانون على أراضيه، وضمان أن تتم ملاحقة المطلوبين عبر مؤسسات المختصة، لا من خلال عمليات خطف وتسليم تلتبس فيها الحدود بين العمل الأمني والتجاوز القانوني، وعندما تتولّى سلطات دولة مجاورة إعلان توقيف أشخاص كانوا موجودين داخل لبنان، فإن دون أن تقدم الدولة اللبنانية ورايتها لها جري، فإن السؤال عن مدى سيطرتها الفعلية على أراضيه يصبح مشروعا.



(الأخبار)

تقرير

جعجع لأميركا: اضغطوا علينا... وتفكيك حزب الله يجب أن يسبق انسحاب إسرائيل

حمزة الخنسا

أمام معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، وبمشاركة روبرت ساتلوف وحنين غدار وديفيد شينكر، قدّم رئيس حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع، وصفته المضمونة لـ«استعادة الدولة وسيادتها»، في ندوة أقامها المعهد في السادس من الشهر الجاري تحت عنوان «كيف ننهى دورة الحرب في لبنان ونبني دولة ذات سيادة؟».

وفي خطاب يحكمه المفهوم الانتقالي للسيادة والتناقص بين الأهداف الوطنية التي يعلنها والوسائل السياسية والخارجية التي يدعو إلى اعتمادها لتحقيقها، قدّم جعجع تفكيك حزب الله باعتباره ضرورة لبنانية خالصة ومدخلًا إلزاميًا لاستعادة الدولة، ودعا الولايات المتحدة إلى ممارسة مزيد من الضغط على المؤسسات اللبنانية، وأتد ربط المساعدات العسكرية الأميركية بشروط سياسية وأمنية، وحلّ الدولة اللبنانية المسؤولة الأساسية عن تحطّل المسار مع العدو الإسرائيلي، من دون أن يقدّم تصوّرًا متكاملًا لضمانات السيادة التي يُفترض أن يحصل عليها لبنان في المقابل.

واتنطق جعجع من اعتبار حزب الله المشكلة الأساسية التي تعيق قيام الدولة اللبنانية، ووضع تفكيك بنيته العسكرية والأمنية في مقدّمة الأولويات الوطنية. غير أن هذا التشخيص ينطوي على اختزال للأزمة السيادية اللبنانية، وكأنّ استعادة الدولة تتحقّق بمجرد إنهاء القوة العسكرية لحزب الله، فالسيادة ليست مجرد احتكار الدولة للسلاح، وإنما هي منظومة متكاملة تشمل استقلال القرار السياسي، وحماية الحدود، ومنع الاعتداءات الخارجية، والتحرر من الوصايات، والقدرة على الدفاع عن الأراضي والمواطنين، وإخضاع السلطة نفسها للدستور والقانون. وإذا كانت ازدواجية السلاح تمثّل

خللًا في السيادة، فإن استمرار الاعتداءات الإسرائيلية، أو خضوع القرارات الوطنية لضغوط خارجية، أو افتقار الجيش إلى القدرات الدفاعية اللازمة، كلّ ذلك يمثل اختلالًا في السيادة لا يمكن تجاهله، والمشكلة هنا أن جعجع لا يمنح الأبعاد الأخرى للسيادة الوزن نفسه، ولا يوضح كيف ستحوّل الدولة اللبنانية، بعد تفكيك حزب الله، إلى دولة قادرة فعلاً على حماية أراضيها واستقلال قرارها. فإزالة «سلطة مسلحة موازية» لا تعني تلقائيًا بناء دولة ذات سيادة، كما أن إنهاء نفوذ خارجي لا يضمن السيادة إذا فتح الباب أمام نفوذ خارجي آخر، يدعو إليه جعجع ويشجّعه.

وعلى نفس المنوال، تعامل جعجع مع المسار التفاوضي مع العدو الإسرائيلي من زاوية تركّز على الانترзамات اللبنانية، وتحديدًا تفكيك حزب الله، باعتبارها الخطوة الأولى التي يتوقّف عليها تقدّم المسار. فهو يفتسر تعثر الاتفاق الإطاري بعدم إقدام الحكومة اللبنانية على خطوات كافية، ويرى أن الولايات المتحدة وإسرائيل والمجتمع الدولي لم يلمسوا جذبة لبنانية في هذا الاتجاه. وتجاهل جعجع أسئلة «سيادية جوهرية» هنا: ماذا عن التزامات إسرائيل نفسها؟ أين موقع الانسحاب من الأراضي اللبنانية، ووقف الاعتداءات، واحترام الحدود،



(أف ب)

وضمان أمن المدنيين، ومنع تكرار العمليات العسكرية؟ وهل يُفترض مع إقدام الحكومة اللبنانية على الانترзамات اللبنانية، وتحديدًا تفكيك حزب الله، باعتبارها الخطوة الأولى التي يتوقّف عليها تقدّم المسار. فهو يفتسر تعثر الاتفاق الإطاري بعدم إقدام الحكومة اللبنانية على خطوات كافية، ويرى أن الولايات المتحدة وإسرائيل والمجتمع الدولي لم يلمسوا جذبة لبنانية في هذا الاتجاه. وتجاهل جعجع أسئلة «سيادية جوهرية» هنا: ماذا عن التزامات إسرائيل نفسها؟ أين موقع الانسحاب من الأراضي اللبنانية، ووقف الاعتداءات، واحترام الحدود،

قرار لبنان يكون عبر تعزيز قدرة الولايات المتحدة على التأثير في خيارات مؤسساته وممارسة الضغط عليه لدفعه إلى تبني قرارات وفق أولويات تحددها واشنطن تحت عنوان «محاربة النفوذ الإيراني». من بوابة «إصلاح الدولة» دعا جعجع إلى «تطهير» الإدارة والمؤسسات الأمنية والعسكرية والقضائية من الأشخاص المرتبطين بحزب الله، معتبرًا ذلك شرطًا ضروريًا لإنهاء نفوذ الحزب وتفكيك «الدولة العميقة». ورأى أن «الحكومة لا تستطيع أن تتخذ قرارًا يعتبر حزب الله تنظلمًا غير شرعي، ثم تبقى في الأجهزة الأمنية أو الجيش أو القضاء، وخصوصًا المحكمة العسكرية، أو في الإدارات العامة، أشخاصًا مقرّرين من حزب الله». وخض بالتطهير المؤسسات العسكرية والأمنية والاستخباراتية. ثم انتقل إلى «الأذرع المالية الأساسية لحزب الله وهي «القرض الحسن»، ولكي يعطي شاهداً مُقنعًا على ضرورة تفكيك الأذرع المالية للحزب، قدّم جعجع إحصاءً لنسبة تأييد حزب الله في صفوف اللبنانيين

لا يشكلون، في تقديره، أكثر من 10 إلى 15% من اللبنانيين. أمّا البقية، فيرتبط جزء من تأييدهم بالخدمات التي يقدّمها الحزب لهم، ومن أهمها القرض الحسن». متسائلًا «كيف يمكن أن تكون منطقيين مع أنفسنا إذا اتخذنا قرارًا بتفكيك البنية العسكرية والأمنية لحزب الله، ثم تركنا بقية أدواته تعمل». وحول نزع سلاح حزب الله، رفض جعجع دمج الحزب في الجيش اللبناني انطلاقًا من اختلاف العقيدة العسكرية والأيدولوجية، مؤكدًا أن «المطلوب ليس مواجهة عسكرية مباشرة، بل خطوات تدريجية لتفكيك البنية العسكرية والأمنية للحزب».

غير أن هذا الموقف يترك سؤالًا سياديا جوهريا آخر من دون إجابة تفصيلية: ما البديل الدفاعي الذي يقترحه لبنان؟

فأثّ انتقال نحو حصرية السلاح ينبغي أن يترافق مع استراتيجية دفاعية تحدد قدرات الجيش المطلوبة، ومصادر تسليحه، وآليات حماية الحدود، وكيفية التعامل مع التهديدات الخارجية، ومصير الأفراد والخبرات العسكرية الموجودة خارج المؤسسة الشرعية. إذ لا يكفي القول إن الجيش يجب أن يحتكر السلاح إذا لم تُحدّد الوسائل التي تمكّنه من أداء هذه المهمة بفاعلية.

وظهر «التناقض الوطني السبادي» في خطاب جعجع بوضوح في العلاقة بين حديثه عن استقلال القرار الدفاعي اللبناني، وإذا كان جعجع يرفض استمرار حزب الله كقوة مسلحة مستقلة، فإن هذا الموقف يحتاج إلى أن يكتمل بتصوّر عملي لبناء جيش يمتلك القدرة على الدفاع عن البلاد، لا مجرد فرض الأمن الداخلي، فالسيادة لا تكتمل عندما تصبح الدولة صاحبة السلاح الوحيد فحسب، بل عندما تصبح أيضًا قادرة على استخدام سلطتها الشرعية لحماية الوطن من الأخطار الداخلية والخارجية.

دعا جعجع الاميركيين الى جعل المساعدات العسكرية للجيش مشروطة بادائه في تنفيذ التزاماته الامنية

مبنيًا على «اعتقاده» بأن «ما لا يقل عن 75% من اللبنانيين يؤيدون تفكيك الجناحين العسكري والامني للحزب، بينما لا يحظى الحزب في اقصى تقدير إلا بتأييد الـ25% الباقين. وحتى داخل هذه النسبة، فإن من يؤيدون لأسباب ايديولوجية

مبنيًا على «اعتقاده» بأن «ما لا يقل عن 75% من اللبنانيين يؤيدون تفكيك الجناحين العسكري والامني للحزب، بينما لا يحظى الحزب في اقصى تقدير إلا بتأييد الـ25% الباقين. وحتى داخل هذه النسبة، فإن من يؤيدون لأسباب ايديولوجية

تقرير

خطيب زادة: تشكيك في جدوى التفاوض

لم تحمل تصريحات معاون وزير الخارجية الإيراني سعيد خطيب زادة من بيروت إشارات إلى انفراج قريب في الملفات العالقة، بل زادت من الأسئلة حول مآلات المفاوضات الجارية، لكنه حرص على إظهار تمسك طهران بمقاربتها للصراع مع العدو الإسرائيلي، وتشكيكها في جدوى المسارات التفاوضية المطروحة، سواء على الجبهة اللبنانية أو في مواجهة مع الولايات المتحدة.

خطيب زادة الذي التقى أمس رئيس مجلس النواب نبيه بري، كان أجرى سلسلة لقاءات سياسية وإعلامية في بيروت، مستمعًا إلى أسئلة حول مصر المفاوضات بين إيران وأميركا، وانعكاس ذلك على الملف اللبناني، ولا سيما في ظل تعثر المسار الدبلوماسي للسياسة، علما أن الزيارة أتت بعد الفوز الذي أثارته قضية إعلان وزارة الخارجية

(مُكلّفة) من الرئيس جوزيف عون ونواف سلام سحب الموافقة على اعتماده وإعلانه شخصاً غير مرغوب فيه. واستبعد خطيب زادة أمام زواره أن تؤدّي المفاوضات المباشرة بين لبنان وإسرائيل إلى نتائج ملفوسة. واعتبر أن إسرائيل توظّف التفاوض لتعزيز نفوذها الإقليمي، محذراً من أن المسار الحالي لا يضمن معالجة أسباب الصراع، وربط بقاء سلاح حزب الله باستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي اللبنانية، قائلاً إن المقاومة ستبقى قائمة ما دام الاحتلال مستمرًا، وإن السلاح يظل ضروريا وفق هذه المقاربة.

وفي معرض حديثه عن حزب الله، نفى أن تكون العلاقة بين الطرفين قائمة على التبعية التخيلية، مشيراً إلى أن خيارات الحزب الداخلية تعود إليه، وإن كان التواصل بين الجانبين يتناول سبل مواجهة إسرائيل. أمّا في الملف الأميركي الإسرائيلي، فكانت نبذة عن غياب ضمانات واضحة لتجديد المسار الدبلوماسي، وتناول زادة الوضع السوري، مُعلنًا أن طهران لا ستعجز لاستئناف التواصل مع دمشق، لأنها مستعدة لذلك عندما يتهيأ الجانب السوري الرغبة. كما انتقد السياسة التركية، معتبرًا أنها أسهمت في تعريض سوريا لمخاطر استراتيجية.

(الأخبار)you are not delivering

عيسى بأن تعديل هذه القوانين يقع ضمن صلاحيات رئيس الجمهورية جوزيف عون، الذي ينبغي أن يمارس الضغط في هذا الاتجاه، إلا أن حمدان أكد للسفير أن الضغط يُفترض أن يكون على رئيس مجلس النواب نبيه بري، لأن مسؤولية إلغاء القوانين أو تعديلها بيده.

ولفت إصرار السفير على التقاط صور لقاء بعدما كان الأمر محظوراً لقاءات سابقة، كذلك، أثارت دعوة شخصيات من التيار الوطني الحر حركة أمل انزعاج بعض النواب الذين اعتادوا تقديم أنفسهم بوصفهم الأقرب إلى السفارة. وقرأ هؤلاء في ذلك رسالة ضمنية لهم بأنهم لم يعودوا من «المخفيين»، وأن السفارة لا تعمل بحسب رغباتهم، بل فهموا أن ثمة تمللاً من أدائهم والفريق الذي يمثلونه لنجاحية عدم قدرتهم على الإنجاز، خصوصاً عندما قال عيسى: «نحن لسنا متقدمين للمرحلة. فردّ

على أنها «لبنانية»، وأن معارضة حزب الله لا تعني التفريط في السيادة. وفي الاتجاه نفسه، عارضت بولا يعقوبيان إلغاء قانون المقاطعة في هذه التوقيت، معتبرة أن لبنان لا يزال بحاجة إلى الاحتفاظ بما يملكه من أوراق قوة في المفاوضات، وأن تقديم التطبيع لإسرائيل قبل انتزاع أي مقابل من شأنه أن يعزّي الموقف اللبناني مجاًنا.

كما تحدّث فريد البستاني وفؤاد مخزومي عن ضرورة عدم حصر الاهتمام الأميركي بملف نزع سلاح حزب الله، بل إيلاء الإصلاحات المالية والاقتصادية ما تستحقّ من متابعة. وهي مداخلات أثارت غضب وكانت للجميل والحاج والسعد

وحدان مداخلات بشأن ضرورة تعديل قوانين يعتبرونها قديمة ولم تعد ملائمة للمرحلة. فردّ

تقرير

فرز طائفي بختم الكاتب العدل وزير العدل يعلّق، حق التملك على إذن البلديات!

مجنّب الحسيني

لم يعد الكلام على «حماية» مناطق لبنانية من «شراء» فئة من اللبنانيين عقاراتها همساً. فمنذ أشهر، تتوالى حملة سياسية وإعلامية تقدّم حركة البيع والشراء في مناطق بعينها كأنها «تهديد ديموغرافي»، حتى صار عنوان مثل «شراء العقارات في المناطق اللبنانية المسيحية يثير الشبهات» خبراً عادياً. وقبل سنوات، طرّح اقتراح صريح لمنع بيع العقارات بين المسيحيين والمسلمين، فلم يمرّ، لأن الدستور يقطع عليه الطريق. أمّا اليوم، فيعود الفرز نفسه بثوب إداري مُقوّن: تعميم من وزير العدل عادل نصار إلى الكُتّاب العدل.

ففي 14 تشرين الأول الجاري، وجّه نصار التعميم الرقم 1313، طالباً «عدم إجراء أيّ معاملة أو عقد يتعلّق بعقار قبل إبراز صاحب العلاقة صورة عن الإيصّال المتعلّق بتسديد الرسم السنوي المتوجّب عن إشغاله الفعلي للعقار المعني، أو ضم إفادة من البلدية تثبت أن العقار المذكور شاغراً». في الظاهر، إجراء لتحصيل الرسوم البلدية. وفي الواقع، لم يعد ممكناً بيع عقار أو الوعد ببيعه أو تأجيريه أو التوكيل به لدى الكاتب العدل، قبل أن تمرّ المعاملة على البلدية. والبلدية التي تمكّن أن تعطي

الإفادة، تمكّن أن تؤخّرها. وليست هذه المرة الأولى. ففي تشرين الأول من العام الماضي، أصدر نصار التعميم 1355، الذي ألزم الكُتّاب العدل التحقق من مصدر الأموال وهوية الماسرة في المعاملات العقارية، ما أثار اعتراضات واسعة، ثم الغاه في كانون الثاني الماضي واستبدله بتعميم مشابه. والتعميمان يلتقيان عند نقطة واحدة: تحويل الكاتب العدل من موقّف للعقود إلى رقيب على من يشتري، وأين، وبأي مال.

والمفارقة أن وزارة العدل نفسها قالت العكس قبل أشهر. ففي 7 أيار الماضي، وردّاً على سؤال من وزير المالية، رأت هيئة التشريع والاستشارات في الوزارة أنه لا يجوز إلزام الكُتّاب العدل بالامتناع عن تنظيم عقود البيع قبل إبراز مستند ضريبي، لأن الكُتّاب العدل لا يمتنع عن تنظيم السند إلا «بعد وجود مانع قانوني صريح»، ولأن حقوق الخزينة تُساند عند تسجيل العقار. لا عند كتابة العقد. والتزمّت وزارة المالية بهذا الرأي، وأبلغته إلى وزارة العدل في كتاب سُجّل لديها في 29 أيلول. وبعد أسبوعين فقط، صدر التعميم 1313 يفرض ما رفضته الهيئة.

والقانون الذي يستند إليه الوزير، أي المادة الرابعة من قانون تفعيل البلديات، يخاطب «الدوائر العقارية وجميع الإدارات والمؤسسات العامة والصالحات المسوّقة»، ويمنعها من إجراء أي معاملة عقارية قبل إبراز إيصّال الرسم البلدي لله، نفى أن تكون العلاقة بين الطرفين قائمة على التبعية التخيلية، مشيراً إلى أن خيارات الحزب الداخلية تعود إليه، وإن كان التواصل بين الجانبين يتناول سبل مواجهة إسرائيل.

أمّا في الملف الأميركي الإسرائيلي، فكانت نبذة عن غياب ضمانات واضحة لتجديد المسار الدبلوماسي، وتناول زادة الوضع السوري، مُعلنًا أن طهران لا ستعجز لاستئناف التواصل مع دمشق، لأنها مستعدة لذلك عندما يتهيأ الجانب السوري الرغبة. كما انتقد السياسة التركية، معتبرًا أنها أسهمت في تعريض سوريا لمخاطر استراتيجية.

وهنا بيت القصيد. فالفقرة (ط) من مقدّمة الدستور، تقول: «أرض لبنان أرض واحدة لكل اللبنانيين. فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها والمتّنع به في ظل سيادة القانون. فلا فرق للشعب على أساس أي انتماء كان». والتعميم يعلّق هذا الحق على ورقة بلدية. صحيح أن القانون يمنح البلدية من حجب الإفادة إلا عمّن لم يدفع، لكن إفادة «الشغور» تقوم على معاينة وتقدير، والتقدير باب للمُطاطلة. ولبنان عرف رئيس بلدية، في الحدث عام 2019، يعلن بفخر أن بلديته تمنع البيع والتأجير لغير المسيحيين. فكيف تُحلى البلديات مفتاحاً على كلّ عقد، في بلد عُرف بمثل هذه الممارسات؟ وماذا عن أبناء بلدات دُمّرها العدو أو يحتلّها، من أين يأتون بإيصال أو إفادة؟

تقرير

عيسى يحلّ السلطة مسؤولية «التلّوّ»: حان وقت إلغاء قانون المقاطعة

رلى إبراهيم

حقّل السفير الأميركي في لبنان ميشال عيسى السلطة اللبنانية مسؤولية التعرّض في تنفيذ بنود اتفاق وقف إطلاق النار، بسبب التلّوّ في نزع سلاح حزب الله، واعتبر أن «الوقت حان» لإلغاء قانون مقاطعة إسرائيل، على خلفية الدعوى ضد السفارة اللبنانية في واشنطن ندى معوض. مواقف طرحها عيسى خلال لقاء جمعه بـ11 نائباً لبنانياً (فؤاد مخزومي، وإبراهيم منيمنة، ونديم الجميل، وراجي السعد، وقراس حمدان، وميشال معوض، وبولا يعقوبيان، ورازي الحاج، وفريد البستاني، وفادي علامة، وندى السناني)، في مقر السفارة الأميركية في عوك، واستمر أكثر من ساعة. وخلال اللقاء، شرح عيسى للحاضرين أن المسؤولية الأساسية عن عدم تنفيذ

بنود الاتفاق تقع، في نظر واشنطن، على عاتق السلطة اللبنانية، بسبب ما وصفه ضمناً بالتلّوّ في نزع سلاح حزب الله. وهو موقف سمعه النواب من السفير، بحسب أجواء اللقاء، بهذه الصراحة للمرة الأولى.

وأثار عيسى موضوع الدعوى ضد السفارة معوض لإصّالها بالسفير الإسرائيلي في واشنطن، فاعتبر أن الوقت حان لإلغاء قانون مقاطعة إسرائيل الصادر في عام 1955، خصوصاً في ضوء قرار رئيس الجمهورية إجراء مفاوضات مباشرة. وقد تبارى نواب أنطون الصحنائي، من «جوقة المصفّقين» لأي وصيّ، في مسألة السفير الأميركي إلى حدّ أثار انزعاج عيسى نفسه. فقد بالغ ميشال السناني، في مقر السفارة الأميركية في عوك، واستمر أكثر من ساعة. وخلال اللقاء، شرح عيسى للحاضرين أن المسؤولية الأساسية عن عدم تنفيذ

التيار الوطني الحر الرفض للإلغاء المقاطعة في وقت تواصل فيه إسرائيل اعتداءاتها اليومية على لبنان، وتقتل المواطنين وتجرف القرى، معوض موجّها حديثه إلى عيسى

بأنه ما كان ينبغي أن يدعوه إلى اللقاء، متوقعاً أن ينال موقفه رضي عيسى. غير أن الأخير وبخّه محاولاً إعادة النقاش إلى مساره، وأبدى تفهماً لوجهة نظر البستاني أكثر

مما أبداه بعض زملائها. وأشارت البستاني إلى معارضة التيار لحزب الإستاذ، وللسياسات التي أوصلت البلاد إلى واقعها الراهن، لكنها شدّت في الوقت نفسه



(هيلم الموسوي)

تقرير

أصحاب العمل لن يزيدوا للعمال أكثر هن 87 دولاراً

رئيس بري

بعد ثلاثة عشر يوماً تنتهي مهلة الشهر التي اتفق عليها في لجنة المؤشر في 28 أيلول الماضي، للتفاوض بشأن تصحيح الأجور. ولا تزال المفاوضات «مكاثرة راح» من دون اتفاق على نسبة التصحيح للحد الأدنى للأجور، أو حتى على الاسس التي يفترض أن تبني عليها الزيادة. تقول مصادر في الاتحاد العمالي العام إن موعد الاجتماع

رغم ان هناك دراسات تحدد الحد الأدنى المنطقي للأجور بما بين 1100 دولار و1200 دولار إلا ان وزير العمل يأخذ موقفاً محايداً

المقبل للجنة المؤشر لم يُحدّد بعد، ما يطرح تساؤلات بشأن جذية التعامل مع ملف الأجور وإعطائه الأولوية المطلوبة. خصوصاً أنّ أكثر من نصف المهلة المحددة قد انقضى من دون إحراز تقدّم ملموس. وبحسب المصادر، لا تزال مواقف أصحاب العمل على حالها، إذ يتمسكون بعدم قدرتهم على تحلّل زيادات كبيرة على الأجور، ويزرون ذلك بأن المؤسسات التجارية تكثرت خسائر كبيرة بسبب الحرب، ولا سيما في الجنوب، فضلاً عن ارتفاع أسعار الطاقة وكلفة التشغيل، وهي مبررات تكرر في كل جولة تفاوضية، فيما يبقى العامل مُطالباً بتحمل ارتفاع كلفة المعيشة من جيبة.

في المقابل، تشير المصادر إلى أنّ الدراسات المتداولة تضع الحد الأدنى للأجور المطلوب بين 1100 و1200 دولار، إلا أنّ المفاوضات بين أصحاب العمل والعمال برعاية وزير العمل محمد حيدر، ليست مبنية على الدراسات، بل هي أقرب إلى تسوية عشوائية بين الطرفين، وسط حياء الوزير. بمعنى أوضح، تقول المصادر، إن التفاوض ينطلق على أساس قدرة أصحاب العمل على التحمّل من دون أي اعتبار لقدرة العامل على التحمّل.

هكذا، يتحوّل النقاش من تحديد الأجر اللازم لتأمين معيشة العامل إلى البحث عن رقم يرضي أصحاب العمل. وهذا ما تعكسه أيضاً تصريحات وزير العمل محمد حيدر، الذي أقرّ بأنّ «هناك دراسة واحدة مضطّرة إلى تدبّر معيشته بالأجر الحالي. ولا يقتصر التعثّر على اعتراض أصحاب العمل، إذ لم يبلور الاتحاد العمالي العام نفسه حتى الآن صيغة تفاوضية متكاملة. فرغم طرح رفع الحد الأدنى إلى 1200



(هيلم الموسوي)

بدفع ثمنه العمال. وبذلك، تبدو الأجر اللازم لتأمين معيشة العامل إلى البحث عن رقم يرضي أصحاب العمل. وهذا ما تعكسه أيضاً تصريحات وزير العمل محمد حيدر، الذي أقرّ بأنّ «هناك دراسة واحدة مضطّرة إلى تدبّر معيشته بالأجر الحالي. ولا يقتصر التعثّر على اعتراض أصحاب العمل، إذ لم يبلور الاتحاد العمالي العام نفسه حتى الآن صيغة تفاوضية متكاملة. فرغم طرح رفع الحد الأدنى إلى 1200

دولار، لم يُحدّد رقم أدنى لا يمكن التنازل عنه. وبدلاً من أن تكون هذه المطالب جزءاً من سلة تفاوضية واضحة، لا تزال تُطرح عناوين عامة من دون تحديد كيفية تحقيقها أو المهل اللازمة لتنفيذها.

والافتات أنّ بعض الأوساط تتداول معلومات عن احتمال رفع الحد الأدنى للأجور إلى 400 دولار فقط، في مقابل مستوى يُراوح بين 1100 و1200 دولار تشير إليه الدراسات المتداولة. ورغم أنّ هذه المعلومات لا تزال غير مؤكدة، فإنّها تطرح تساؤلات حول السقف الفعلي للمفاوضات والنتيجة التي قد تنتهي إليها، فإذا صيغ هذا التوجه، فلن تتجاوز الزيادة 87 دولاراً فوق الحد الأدنى الحالي البالغ 28 مليون ليرة، أو ما يساوي 313 دولاراً، أي عن 9,5% من الزيادة التي ترد في الدراسات. وتخبّر الخشية من أن يتحوّل تصحيح الأجور إلى مجرد إجراء لامتناهات الاعتراضات، بدلاً من معالجة الفجوة بين الأجور وكلفة المعيشة. وفي انتظار ما ستسفر عنه المفاوضات، يبقى العامل أمام احتمال الحصول على هذه الزيادة المحدودة، كون هذا ليس غريباً عن السياسات التي تتبناها السلطة أخيراً عبر إيجاد حلول «رقعية» فقط لتخفيف الاحتقان.

وتؤكد مصادر في الاتحاد العمالي العام أن هناك اختياراً واضحاً لآراء أو موقف أصحاب العمل، مشيرة إلى أنّه في حال عدم التوصل إلى اتفاق، فلا تزال الخيارات مفتوحة، أمام العمل منه إلى العمال رغم

محارته بأنه محايد، فهذا الحياء يدفع ثمنه العمال. وبذلك، تبدو الأجر اللازم لتأمين معيشة العامل إلى البحث عن رقم يرضي أصحاب العمل. وهذا ما تعكسه أيضاً تصريحات وزير العمل محمد حيدر، الذي أقرّ بأنّ «هناك دراسة واحدة مضطّرة إلى تدبّر معيشته بالأجر الحالي. ولا يقتصر التعثّر على اعتراض أصحاب العمل، إذ لم يبلور الاتحاد العمالي العام نفسه حتى الآن صيغة تفاوضية متكاملة. فرغم طرح رفع الحد الأدنى إلى 1200

بالسرعة المطلوبة، خصوصاً في حال تسجيل أعمال إضافية على الشبكة خلال الأيام المقبلة. وتكمن خطورة الوضع في أنّ أعمال الصيانة لا يمكن تأجيلها إلى أجل غير مُحدّد، إذ إنّ أي عطل يطرأ على الشبكة يحتاج إلى تدخل الفرق الفنية لإعادة تشغيل التجهيزات

أو معالجة الخلل. ومع توقف هذه الفرق عن العمل، تصبح القدرة على الاستجابة للأعطال مرتبطة بإنهاء الإضراب أو إيجاد آلية بديلة للتدخل، فيما يبقى المشترون مُعزّزين لتداعيات خلاف لا علاقة لهم به.

(الأخبار)

الشوف وإقليم الخروب. وبحسب المعلومات، سُحّلت أعطال في نحو أربعة مخارج كهربائية ترتبط بنحو 100 محطة، فيما توقفت فرق الصيانة المضربة عن التدخل لإصلاح الأعطال. وهذا يعني أنّ استمرار الإضراب قد يؤدي إلى تراكم الأعطال وتعدّد معالجاتها

أسباب هذا الإجراء أو تحديد موعد لتسديد المبالغ المتفقّة. وقد برزت إدارة الشركة إجراءاتها بأنّ لديها مستحقات مالية لدى مؤسسة كهرباء لبنان، وأنها تنتظر تحويل بدلًا من زيادة الأجور كما اتفقوا مع الإدارة. هكذا وجد العمال أنفسهم أمام أزمة جديدة تتعلق بالحصول على رواتبهم الأساسية كاملة، مع معالجة الأزمة. وفي موازاة ذلك، حاول ممثلو العنّال التواصل مع الإدارة لعقد اجتماع والبحث في مطالبهم، لكنّ هذه المحاولات لم تلقَ أيّ تجاوب جدّي، ما دفعهم إلى إعلان الإضراب المفتوح اعتباراً من 14 تشرين الأول الجاري. وبلغ عدد العاملين في الشركة نحو 400 إلى 500 موظف، يتوزعون على أعمال الجبابة والصيانة والخدمات المرتبطة بشبكة التوزيع.

وتبدأ الرواتب من نحو 600 دولار شهرياً، فيما يطالب العنّال برفعها إلى نحو 900 أو 1000 دولار كحد أدنى، في ظل ارتفاع كلفة المعيشة وعقدها مع مؤسسة كهرباء لبنان. وتراجع القدرة الشرائية. وبالتالي، فإنّ مطالبهم لم تكن تتعلق بمستحقات متأخرة فحسب، بل بتأمين الأجور بما يتناسب مع الأعباء المعيشية. ولا تقتصر تداعيات الإضراب على العنّال، إذ بدأت تظهر انعكاساته على أعمال صيانة شبكة الكهرباء في نطاق عمل الشركة، الذي يشمل الضاحية الجنوبية وبعيدا وعاليه وإجزاء من

العنّال قد طالبوا إدارة الشركة بتحسين رواتبهم، إلا أنّ الأخيرة ربطت البحث في الزيادات بتمديد عقدها مع مؤسسة كهرباء لبنان. ومع حصول التمديد مطلع تشرين الأول الجاري، انتظر الموظفون فتح باب التفاوض بشأن الأجور، خصوصاً أنّ العقد بات يضمن استمرار عمل الشركة لسنة إضافية على الأقل. لكن ما حصل كان عاكسا تماما لتوقعاتهم، إذ فوجئوا بتحويل نصف راتبهم فقط، من دون توضيح مسبق

ضائع باسم المالكه. للمُعترض 15 يوماً للمراجعة أمين السجل العقاري مارون مقبل

اعلان
أمانة السجل العقاري في بيروت طلب وليد حسن حسين بصفته صاحب العلاقة سند تملك بدل ضائع باسم وليد حسن حسين عن خصّته بالقسم 14 من العقار /1151/ منطقة المزرعة العقارية. للمُعترض 15 يوم للمراجعة أمين السجل العقاري في بيروت جويس عقل

اعلان
صادر عن دائرة تنفيذ بيروت يبلغ إلى علاء المشايخي مجهول محل الإقامة

عملاً بأحكام المادة /409/ أصول محاكمات مدنية تخطركم هذه الدائرة بأنه لديها في المعاملة التنفيذية رقم 499/2024 إنذاراً تنفيذياً موجهاً اليك من طالب التنفيذ بنك لبنان والمهجر ش.م.ل. وناشجا عن طلب تنفيذ عقد قرض وتأمين من الدرجة الأولى وشهادة قيد تامين وكشف حساب البالغ لغاية 5/30/2024 حسن أحمد زريقة سند بدل ضائع (ماتحان وخمسون الف وسبعمائة وسبعة دولار اميريكي) عدا الفوائد والواوач.

اعلان
أمانة السجل العقاري في طرابلس طلب كمال عبدالله بركة بصفته أحد ورثة عبدالله محمد كمال بركة سند بدل ضائع للعقارين /626/ و/305/ مقسم 6 التل. للمُعترض 15 يوماً للمراجعة أمين السجل العقاري مارون مقبل

اعلان
أمانة السجل العقاري في طرابلس طلب فيصل رشيد الصباح بوكالته عن مداح حسين زريقة بصفته أحد ورثة حسين أحمد زريقة سند بدل ضائع للعقارين /2141/ و/2139/ المنية - الضنية.

إعلام تبليغ

تدعو وزارة المالية – مديرية المالية العامة – مديرية الواردات – دائرة الضريبة على الرواتب والاجور– المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول المرفق للحضور الى مركز الدائرة الكائن في بيروت -كورنيش النهر - مبنى وزارة المالية- الطابق الارضي لتبليغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا الاعلام، والا يعتبر التبليغ حاصلا بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علما أنه سيتم نشر هذا الاعلام على الموقع الالكتروني التابع لوزارة المالية http://www.finance.gov.lb .

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون	تاريخ الزبارة الثانية	تاريخ النصح
اي اي سوفت ش.رحم	79104	RR238227061.LB	2026/7/4	2026/20/4
فادي بهيج بريق	236505	RR238226993.LB	2026/7/4	2026/17/4
اسامه فؤاد الدمنطقي	395072	RR238227027.LB	2026/7/4	2026/17/4
صائب محمد موسي دياب	1047114	RR238226891.LB	2026/2/4	2026/17/4
سامي نزار سلهب	1125753	RR238226914.LB	2026/2/4	2026/17/4
جوزف ريشار مكرزل	36714	RR238227013.LB	2026/20/4	2026/27/4
كارولين الياس اسبو	1654318	RR238227089.LB	2026/14/4	2026/27/4
ساهر سعد الدين عثمان	2701322	RR238226843.LB	2026/14/4	2026/27/4
محي الدين محمود القيسي	93929	RR238222458.LB	2025/4/11	2026/2/4
يوسف عبد الطيف الطيش	95972	RR238222461.LB	2025/5/11	2026/27/3
بشلق خليل المصري	274270	RR238222838.LB	2025/4/11	2026/2/4
عبد الله المعصم بالله ميقاتي	338819	RR238222634.LB	2025/4/11	2026/27/3
نسرين قبلان الغلاني	357346	RR238222696.LB	2025/4/11	2026/27/3
علي محمود جواد	359528	RR238222705.LB	2025/3/11	2026/27/4
روجيه يوسف الركوة	359948	RR238222722.LB	2025/5/11	2026/27/3
ريشار صالح ابو صالح	368309	RR238222784.LB	2025/3/11	2026/27/3
اسعد جورج سليمان	374988	RR238222285.LB	2025/4/11	2026/27/3
ماري زوي يوسف ابو صليبي	383730	RR238222872.LB	2025/4/11	2026/27/3
اييل خليل الاحمر	427564	RR238223008.LB	2025/3/11	2026/27/3
جول خليل عوان	441995	RR238223056.LB	2025/3/11	2026/27/3
الكسندرا فيليب متى	670690	RR238223189.LB	2025/4/11	2026/27/3
محمد معروف اغا	776147	RR238223215.LB	2025/4/11	2026/27/3
رانيا فاروق زعزعي	1018762	RR238223263.LB	2025/4/11	2026/27/3
الين زاونين دكرمنجيان	1368327	RR238223348.LB	2025/3/11	2026/27/3
عمر ابراهيم بليق	1757373	RR238223498.LB	2025/5/11	2026/27/3
ربيع محمد الخضر	1976419	RR238223569.LB	2025/5/11	2026/30/3
المندلون مانجمتا م م ش.رحل	2113852	RR238222427.LB	2025/30/10	2026/27/3
نديم سمير ابي نخول	2120991	RR238223609.LB	2025/4/11	2026/27/3
علي محمد رضا حكيم	2139181	RR238223612.LB	2025/3/11	2026/27/4

إعلانات رسمية ▶

تاريخ تسجيله: 2019/9/30.
مُحتويات العقار: شقة سكنية مُؤلفة من مدخل وصالون وطعام و /2/ نوم وممر ومطبخ وحمامين و/3/ شرفات. مساحته: 98/2م.

خُدوده: شمالاً العقار /764/. جنوباً: العقار /954/.

شرقاً: طريق غرباً: العقار /748/.

بدل التخمين 2400 سهم /83300.ا.د/.

بدل الطرح 2400 سهم /49980.ا.د/.

موعد المزاد: ومكانها نهار الخميس

الواقع في 26/11/2026 الساعة الحادية

عشر ظهراً أمام رئيس الدائرة في صيدا.

شروط البيع على الراغب في الشراء وقبل

المباشرة بالمزايدة أن يُودع باسم رئيس

دائرة تنفيذ صيدا بدل الطرح في صندوق

الخزينة أو مصرف مقبول أو تقديم

كفالة مصرفية أو شيك مصرفي FRESH

بالدولار الأمريكي، وعليه أن يتخذ محل

إقامته مُختاراً له ضمن نطاق الدائرة وإلا

اعتبر قلم الدائرة مقاماً مُختاراً له وعلى

المشتري إيداع كامل الثمن ورسم الدلالة

5% خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدور قرار

الإحالة وإلا تُعاد المزايدة بالعشر وعلى

مسؤوليته.

رئيس القلم

أحمد عبد الله

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

وعليه تدعوكم هذه الدائرة إلى الحضور إليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لاستلام الإنذار التنفيذي والأوراق المرفقة به، علماً بأن التبليغ يتم قانوناً بالتقصّص مهلة عشرين يوماً على نشر هذا الإعلان وعلى تعليق نسخة عنه وعن الإنذار المذكور على لوحة الإعلانات لدى دائرة تنفيذ بيروت ويُصار بعد انقضاء هذه المهلة ومهلة الإنذار التنفيذي البالغة عشرة أيام إلى متابعة التنفيذ بحكمك أصولاً حتى الدرجة الأخيرة.

مامون تنفيذ بيروت

هلا خليل

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

صادر عن دائرة تنفيذ صيدا برئاسة القاضي نور الحاج بالمعاملة التنفيذية رقم 2018/246 لبيع العقار رقم 9/749 من منطقة بقسقا بالمزار العلني.

المنفّذ: بنك الاعتماد اللبناني بوكالة المحامين عبد الحليم الزين وفرح خليفة.

المنفّذ عليه: رمزي ديب العبد.

السند التنفيذي القرار الصادر عن اللجنة القضائية الناطرة في الخلافات

الناشئة عن تطبيق قوانين الإسكان قرار 2222/ل.ق/2017.

تاريخ تبليغ الإنذار: 2018/8/27.

تاريخ قرار التحجّر: 2019/4/23.

تاريخ تسجيله: 2019/4/25.

تاريخ محضر الوصف: 2019/9/3.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

على الخلاف

توقعات بضربة ضدّ «جبل الفأس» تراهب يريد نهاية صاخبة للحرب

إيران تهدّد بـ«ردّ حازم ومضاعف»

هدّد القائد العام للجيش الإيراني، اللواء أمير حاتمي، بأن أيّ تهديد يمسّ البنى التحتية الإيرانية سيواجهه بردّ حازم ومضاعف. وأكد أن مضيق هرمز الذي أغلق منذ اندلاع الحرب، سيظلّ مغلقاً ما لم يلتزم الطرف المعادي باحترام حقوق الشعب الإيراني. وفي الاتجاه نفسه، نبّه مساعد القائد العام للجيش للشؤون التنسيقية، الأدميرال حبيب الله سياري، على هامش مراسم تكريم ممرضي الجيش، إلى أن «مضيق هرمز مغلق، وأي عبور من هذا المضيق يجب أن يتمّ بالتنسيق، وإلا فإنكم سترون في الأخبار ماذا سيحدث».

وجاء ذلك في وقت أعلنت فيه القوات البحرية للجيش الإيراني، أمس، رصد حريق على متن ناقلة نفط شرقي مضيق هرمز في أثناء عمليات الدوريات والمراقبة في المنطقة- مشيرة إلى أن السفينة حاولت العبور عبر منطقة محظورة في بحر عُمان، مع إيقاف أنظمة التتبع الخاصة بها. كما أعلنت أن ناقلة نفط أخرى تعرّضت لحريق أول من أمس، بعدما أوقفت أنظمة التتبع الخاصة بها أيضاً- مؤكّدة أن مضيق هرمز لا يزال تحت السيطرة والمراقبة الكاملة للقوات البحرية للجيش و«الحرس الثوري»، وفقاً لوكالة أنباء «مهر» الإيرانية.

من جهته، أكد مستشار القائد العام لـ«حرس الثورة» اللواء محمد باقر ذو القدر، أمس، أن القوات المسلحة للجمهورية الإسلامية «تقف اليوم في أعلى مستويات الجاهزية، ولا يوجد قلق من هذه الناحية»، مضيفاً أن «الشعب حاضري في الميدان منذ أكثر من سبعة أشهر، وقد أظهر وفاءه للثورة والقيادة». ورأى ذو القدر أن «الشعب والقوات المسلحة والقيادة» هم العناصر الثلاثة الأساسية لـ«القوة الإيرانية»، لافتاً إلى أن طهران «تقف في وجه العدو بالثبات والصبر والجاهزية». وذكر، في حديثه إلى «وكالة أنباء الطالب الجامعي»، بأن الولايات المتحدة «هاجمت إيران أكثر من 50 مرة خلال العقود الماضية، لكنها فشلت أمام الشعب الإيراني، وأن عقيدة المقاومة أثبتت فاعليتها خلال الـ45 عاماً الماضية».

مقالة تحليلية

محمد رضا صادقي*

في الحروب، يختلف نقل الرسائل بين الطرفين المتصارعين تماماً عن إيقاف الحرب نفسها. فالوساطة الفعّالة لا تنشأ إلا عندما يمتلك طرف ما - إلى جانب القدرة على التواصل مع كلا الطرفين وثيقة مع الولايات المتحدة واتصالات إقليمية واسعة- كما تمتلك باكستان - بحكم جوارها لإيران وروابطها السياسية والأمنية ودورها في رعاية المصالح الإيرانية وواشنطن - قدرة على تسهيل المفاوضات، وتقديم حوافز وضمانات موثوقة من هذا المنظور، تطرح أزمة عام 2026 بين إيران والولايات المتحدة - في ظل استمرار المواجهات، والخلاف حول الملف النووي، والاضطراب في مضيق هرمز - سؤالاً جوهرياً: أي طرف يمتلك القدرة على تحويل الاتصالات الدبلوماسية إلى اتفاق مُستدام؟ تسلّط التقارير الصادرة عن مؤسسة «أوبنرذر» للبحوث (ORF) ومجلة «بوليتكس توي» بشأن استعداد الصين لدعم الدبلوماسية، الضوء على هذه المسألة. وفي مثل هذه الظروف، لا تكمن ميزة الصين في مجرد مقودها على الحوار مع طهران وواشنطن، بل في امتلاكها أوراق ضغط اقتصادية وسياسية وجيوسياسية قبالة كلا الطرفين.

طهران وواشنطن بالجم الذي تستطيع الصين بناءً على ذلك، لا تكمن المسألة في الحفاظ على قنوات التواصل، ونقل المقترحات، وتهيئة الأرضية للمفاوضات غير المباشرة، إذ تتمتع قطر بروابط أمنية وثيقة مع الولايات المتحدة واتصالات إقليمية واسعة؛ كما تمتلك باكستان - بحكم جوارها لإيران وروابطها السياسية والأمنية ودورها في رعاية المصالح الإيرانية وواشنطن - قدرة على تسهيل المفاوضات، وتقديم حوافز وضمانات موثوقة من هذا المنظور، تطرح أزمة عام 2026 بين إيران والولايات المتحدة - في ظل استمرار المواجهات، والخلاف حول الملف النووي، والاضطراب في مضيق هرمز - سؤالاً جوهرياً: أي طرف يمتلك القدرة على تحويل الاتصالات الدبلوماسية إلى اتفاق مُستدام؟ تسلّط التقارير الصادرة عن مؤسسة «أوبنرذر» للبحوث (ORF) ومجلة «بوليتكس توي» بشأن استعداد الصين لدعم الدبلوماسية، الضوء على هذه المسألة. وفي مثل هذه الظروف، لا تكمن ميزة الصين في مجرد مقودها على الحوار مع طهران وواشنطن، بل في امتلاكها أوراق ضغط اقتصادية وسياسية وجيوسياسية قبالة كلا الطرفين.

يمكن لقطر وبباكستان في الأزمة الراهنة الحفاظ على قنوات التواصل، ونقل المقترحات، وتهيئة الأرضية للمفاوضات غير المباشرة، إذ تتمتع قطر بروابط أمنية وثيقة مع الولايات المتحدة واتصالات إقليمية واسعة؛ كما تمتلك باكستان - بحكم جوارها لإيران وروابطها السياسية والأمنية ودورها في رعاية المصالح الإيرانية وواشنطن - قدرة على تسهيل المفاوضات، وتقديم حوافز وضمانات موثوقة من هذا المنظور، تطرح أزمة عام 2026 بين إيران والولايات المتحدة - في ظل استمرار المواجهات، والخلاف حول الملف النووي، والاضطراب في مضيق هرمز - سؤالاً جوهرياً: أي طرف يمتلك القدرة على تحويل الاتصالات الدبلوماسية إلى اتفاق مُستدام؟ تسلّط التقارير الصادرة عن مؤسسة «أوبنرذر» للبحوث (ORF) ومجلة «بوليتكس توي» بشأن استعداد الصين لدعم الدبلوماسية، الضوء على هذه المسألة. وفي مثل هذه الظروف، لا تكمن ميزة الصين في مجرد مقودها على الحوار مع طهران وواشنطن، بل في امتلاكها أوراق ضغط اقتصادية وسياسية وجيوسياسية قبالة كلا الطرفين.

المصالح الاقتصادية والاستراتيجية الكبرى

بأن يكون أثر الضربة النفسي أكبر من قدرتها على تحقيق حسم عسكري، في حين تبدو العملية البرية الواسعة خياراً لا يرغب «البيت الأبيض» في تحنل كلفته البشرية والسياسية.

يمكن قراءة الاستعدادات الإيرانية باعتبارها محاولة لمنع الهجوم، أو تحسب القدرة على الصمود أمامه (أ ف ب)



يمكن قراءة الاستعدادات الإيرانية باعتبارها محاولة لمنع الهجوم، أو تحسب القدرة على الصمود أمامه (أ ف ب)

الصين هن حاملة رسائل إلى مهندس إنهاء الحرب

اندفاعاً وشيكاً نحو إنتاج سلاح نووي. ونقل عن مصادر تأكيدها «عدم وجود نشاط نووي مهم جارٍ في الموقع»، وترجيحها أن تكون «التحصينات موجهة إلى ردع عملية برية أميركية أو إسرائيلية، عبر جعلها أكثر صعوبة وكلفة». وبهذا المعنى، يمكن قراءة الاستعدادات الإيرانية باعتبارها محاولة لمنع الهجوم، أو تحسب القدرة على الصمود أمامه، لا دليلاً بذاته على قرار إيراني ببدء مواجهة جديدة. وفي إسرائيل أيضاً، يبرز التفاوت بين الحفاظ على توقيت الهجوم والإبقاء على أهداف تصديدية بعيدة المدى. إذ اعتبر رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، في مقابلة مع «إذاعة الجيش»، أول من أمس، أن «توجيه ضربة استباقية إلى إيران قبل الانتخابات الإسرائيلية غير

قد يمنح
هجوم كبير
تراهب مشهداً
يصلح لإعلان النجاح،
لكنه لا يضمن
انتهاء الحرب

ملائم لإسرائيل»، نافياً اتهامات منافسيه له بالسعي إلى مواجهة لتحسين حظوظه الانتخابية. مع ذلك، ترحّج معظم التقارير والتقديرات تجدد الحرب بعد الانتخابات النصفية الأميركية في الثالث من تشرين الثاني. وفيما يراهن ترامب على تراجع إيران قبل الانتخابات، تعمل الأخيرة على أن يدفع تراجع «الجمهوريين»، الرئيس، إلى تقديم تنازلات. على أن خطر استئناف المواجهة لا ينحصر في قرار مقصود بإطلاقها؛ إذ يحذر تحليل نشره موقع «JNS» الإسرائيلي، أمس، من أن يفضي الاستفزاز المتبادل إلى سوء تقدير للنيات، إذ يقرّر أحد الطرفين استعدادات دفاعية لدى الآخر على أنها مقدمة لهجوم، فتتحول واقعة محدودة إلى سلسلة ردود تتجاوز ما خطط له الطرفان. وتزداد حظوظ هذا الاحتمال في ظل تداخل الحسابات العسكرية مع ضغوط الانتخابات، والحاجة إلى إظهار القدرة على فرض الشروط. وحتى في حال اتخاذ قرار واع باستئناف القتال، فإن المخرج من المازق الأميركي لا يبدو كامناً في اختيار السلاح وتحديد موعد استخدامه، بل في القدرة على ضبط مرحلة ما بعد الضربة. فقد يمنح هجوم كبير ترامب مشهداً يصلح لإعلان النجاح، لكنه لا يضمن أن تعزّز إيران على أسس أن الحرب انتهت. وما لم تتحكّن واشنطن من ربط الضغط بمخرج سياسي قابل للتحقق، يبقى الهجوم الذي يُراد له أن يمهّد للانسحاب قابلاً لأن يفتح مواجهة إضافية، ويعيد إنتاج الكلفة التي تبحث الإدارة عن سبيل للخلاص منها.

في هذا الوقت، تواصل إدارة ترامب استخدام الضغط المالي والاقتصادي لاجبار إيران على تقديم تنازلات. وأعلنت وزارة الخزانة، أمس، عقوبات مرتبطة بإيران شملت 16 شخصاً وعشرة كيانات، بينها «مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتطوير» في العراق، ومؤسسات مالية وشركات صرافة وتجارة وطاقية. وتُظهر القائمة امتداد الإجراءات إلى قنوات التعامل خارج إيران، فيما أصدرت الوزارة ترخيصاً يتيح «إنهاء التعاملات القائمة مع المصرف العراقي وفق شروط محدّدة».

شروط محدّدة».

اليهن

انسحابات هن جنوب باب المندب خطّة السعودية للاستعادة المضيقة، تنتكس

صها - رشيد الحداد

يبدو أن الخطة السعودية لإعادة السيطرة على مضيق باب المندب وصلت إلى طريق مسدود؛ إذ إن الفصائل التي تعهّدت للمملكة باستعادة المضيق الدولي في ظرف أيام، فشلت في البقاء في مواقعها في الجنوب منه، وذلك رغم الأسناد الجوي السعودي المكثف الذي وصل إلى حدّ تنفيذ سياسة «الأرض المحروقة»، واستهدفت تسهيل الوصول إلى أقرب نقطة من جزيرة ميون الاستراتيجية، وعلى عكس ما توقّعته الرياض، تمكّنت قوات صنعاء من الحفاظ على مكاسيها في الساحل الغربي و«باب المندب»، وانقلت من موقع الدفاع عن المضيق وعن المناطق الساحلية في مديرية ذوباب، إلى وضع الهجوم، مجبرة فصائل «العالمقة» و«درع الوطن»، التي اختارتها القيادة السعودية لتنفيذ المهمة، على مغادرة مواقعها الجنوبي «باب المندب»، وفي أعقاب حديث الإعلام السعودي وسفير المملكة لدى اليمن، محمد آل جابر، عن سيطرة الفصائل الموالية للرياض على المضيق وجزيرة ميون، استهدف الطيران الحربي السعودي، مساء أول من أمس، الجزيرة بسلسلة غارات جوية، ليؤكد فشل الجماعات السلفية في تحقيق أي تقدّم في اتجاهها. واعتبر مصدر عسكري في صنعاء أن «استهداف ميون يمسّ بالأمن الملاحي في باب المندب»، محثّاً الرياض مسؤولية تقويض الأمن الملاحي، وتهديد مسار التجارة الدولية، وذلك بعدما تمكّنت «أنصار الله» من تأمين المضيق والإشراف المباشر على المرور السلس للسفن الدولية كافة، ما عدا السعودية، خلال المدة الماضية.

وتزامن استهداف السعودية للجزيرة التي تشرف منها قوات صنعاء على حركة الملاحة، مع حدوث انسحابات مفاجئة للفصائل الموالية للرياض من جنوب «باب المندب»، وأكدت مصادر ميدانية، لـ«الأخبار»، أن وحدات من «درع الوطن» انسحبت، أمس، من مناطق جنوب غرب مديرية ذوباب وشرقها ومنطقة رأس العارة غربي محافظة لحج في اتجاه خور عميرة ومدينة عدن، وذلك بعد ساعات من انسحاب وحدات مماثلة من «العالمقة» من عدة مواقع في رأس العارة. وجاءت هذه الانسحابات عقب شنّ «أنصار الله» سلسلة هجمات ضدّ مواقع الفصائل في منطقة السفينة الواقعة في إطار رأس العارة، أدّت إلى خسائر كبيرة في الأرواح والعتاد؛ كما اتت بعد تنفيذ منتصف الأسبوع الجاري.

وكانت ضاعفت قوات صنعاء عملياتها ضدّ فصائل «درع الوطن» التي انسحبت إلى مناطق المضاربة. ووفقاً للمتحدّث باسم تلك القوات، العميد يحيى سريع، فقد تمّ، مساء أول من أمس، استهداف «تحتسيات» تابعة للسعودية في رأس العارة والمضاربة بثلاثة صواريخ باليستية، ما أدّى إلى «مقتل عدد كبير» من قيادات الفصائل وعناصرها. وطاولت هذه العملية، وفقاً لمصادر ميدانية، «اللواء الخامس» في «درع الوطن» في أثناء استعداده لتنفيذ هجوم على مناطق واقعة في إطار منطقة الصبحة التي كانت سقطت تحت سيطرة «أنصار الله»، ونجّحت من العملية إصابة قائد اللواء، منصور التركي، وعدد من مرافقيه ونجّله، ومقتل رئيس أركانها، ودبيع البهاء، ورئيس عملياتها، محمد عبده حبيب المشولي، إلى جانب عدد من ضباطه. ومساءً أمس، أعلن سريع استهداف مقرّ عمليات الساحل الغربي في قصر معاشيق في مدينة عدن، الذي يديره ضباط سعوديون، ومخازن أسلحة تابعة له.

ورغم كلّ ذلك، بدور حديث في المحافظات الجنوبية عن اعتزام السعودية إعادة ترتيب صفوف الفصائل الموالية لها، والتصعيد مرة أخرى في اتجاه باب المندب، وكانت أدت مصادر في صنعاء أن هذه الفصائل التي بلغت خسائرها أكثر من 400 قتيل ومئات الجرحى، خلال محاولاتها التقدّم في منطقة مفتوحة جنوبي باب المندب، تمكّنت، خلال الأيام الأولى من تنفيذ الخطة السعودية، من الوصول إلى أطراف مطار ذوباب العسكري، والسيطرة على الطرف الغربي له لعدة ساعات. لكن «أنصار الله» سرعان ما نفّذت عملية عسكرية معاكسة، استخدمت فيها مدزعات تحمل شعار «الوية العالمقة» سبق لها أن اغتمقتها في المخاء- واستعادت بنتيجتها السيطرة على المطار، متمكنة من تأمين المناطق المؤدية إلى «باب المندب» كافة، ومتمخّدة من ثمّ إجراءاتها العسكرية للحفاظ على جزيرة ميون، وهو ما جعل تقدّم تلك الفصائل مستحيلاً. وبعد ذلك، اتهمت «الوية العالمقة» في الصبحة، والتي كانت تتبع الإمارات قبل أن تعلن ولاءها لاحقاً للسعودية، الأخيرة بعدم تقديم أي إسناد جوي لها خلال المواجهة مع «أنصار الله»، فيما اتهمت فصائل «درع الوطن» التابعة للمملكة، «العالمقة»، بالتواطؤ مع الحركة والسماح بسيطرتها على جبال استراتيجية حاکمة تشرف على خطوط الإمداد في الساحل الغربي.

2. ثانياً: إنشاء إطار للتفاوض بشأن الملف النووي والخلافات الأمنية.

3. ثالثاً: ربط تنفيذ التجهيزات بالحوافز الاقتصادية وآليات التحقق المتّفق عليها.

الخلاصة

ليست الصين الفاعل الوحيد الذي يمكنه السعي لإنهاء الحرب بين إيران والولايات المتحدة؛ لكنها من بين القوى الكبرى تُعدّ من الدول القليلة التي تحتفظ بعلاقات مهمة مع كل من طهران وواشنطن في وقت واحد، وتستطيع استغلال طاقاتها الاقتصادية والدبلوماسية والجيوسياسية للتأثير على الطرفين. تستطيع قطر وبباكستان لعب دور الوصل والوسّش، غير أن تحويل الاتصالات إلى اتفاق مُستدام يتطلب قوة تتجاوز مجرد نقل الرسائل. تكمن الميزة الكامنة للصين في قدرتها على ربط مصالحها الاقتصادية وأمن الطاقة والحسابات الاستراتيجية للطرفين في عملية تفاوضية واحدة، ومع ذلك، فإن امتلاك الأدوات لا يعني بالضرورة وجود الإرادة لاستخدامها. فالاختيار الحقيقي يكمن أن يكون بغض الرسائل التي تنقلها بين طهران وواشنطن، بل بمدى قدرتها على المساهمة في تغيير حسابات الطرفين وتهيئة الأرضية لـ«نها الحرب».

* كاتب إيراني

نجاحها في أزمة أكثر تعقيداً. ويركّز تقرير معهد «بركينغز» على نهج الصين مستعّدة لتقديم تنازلات مهمة في منافستها مع واشنطن لقاء إنهاء الحرب. ومع ذلك، فإن نطاق العلاقات بين القوتين يتيح فرصة للتفاوض على حزمة من الملفات الاستراتيجية؛ وهي فرصة لا تمتلكها قطر ولا باكستان على المستوى نفسه.

تجربة السعودية وإيران؛

الدبلوماسية الدبلوماسية للصين

مثلّ الاتفاق بين طهران والرياض في آذار 2023 نموذجاً مهماً للقدرة الدبلوماسية الصينية في الشرق الأوسط. إذ استضافت بكين المفاوضات ووعّتها حتى أثمرت اتفاقاً لإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين؛ ورغم أن العراق وعُمان كانا قد لعبا دوراً سابقاً في تسهيل المحادثات. أظهرت هذه التجربة أن الصين بمقدورها التواصل مع أطراف بينها خلافات عميقة، واستثمار رصيدها السياسي في مسار الوصول إلى اتفاق. مع ذلك، فإن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين دولتين إقليميتين يختلف جذرياً عن إنهاء حرب بين إيران والولايات المتحدة. فتجربة عام 2023 تُبرز القدرة الدبلوماسية للصين لكنها لا تضمن

مكافئاً للتحالف العسكري أو التزاماً صينياً بالدفاع عن إيران. فالقدرة الصينية تكمن أساساً في التأثير الاقتصادي والدبلوماسي، لا في ضمان التدخل العسكري المباشر.

أوراق ضغط يكمن إمام واشنطن؛

ربط الحرب بتنافس القوى الكبرى

تتمتع الصين بمركز مزدوج، فهي من جهة شريك اقتصادي رئيسي لإيران والمشتري الأساسي لنفطها المصدر؛ ومن جهة أخرى، تنافس الولايات المتحدة في مجالات التجارة والاستثمار. وبينما ترتبط معها في العلاقات مع طهران، تتمثّل أهم ورقة ضغط صينية في الجانب الاقتصادي، فشرار النفط الإيراني من قبل الحشافي الصينية - ولا سيما الحشافي المستقلة - يحظى بأهمية حيوية لعائدات الصادرات الإيرانية. وتستهرض تقارير لجنة المراجعة الاقتصادية والأمنية الأميركية - (USCC) إبعاداً مختلفة للعلاقات الاقتصادية والاستراتيجية بين الصين وإيران والشرق الأوسط.

على فرض اتفاق على طهران: إذ يظل اتخاذ القرار الإيراني خاضعاً لمساوماتها الأمنية. ومصالحها الوطنية، وخطوطها الخفر. كذلك، لا ينبغي اعتبار التعاون بين طهران وبكين

”

بدور حديث في
المحافظات الجنوبية
عن احترام السعودية
إعادة ترتيب صفوف
الفصائل الموالية لها

العراق

سلّة مطالب مقابل «التجميد والتسليم»
هذا ما تضمّنته وثيقة المقاومة حول السلاح**بغداد - فجار فاضل**

لم تتخلّ فصائل المقاومة العراقية، حتى الآن، رداً رسمياً من الحكومة على الوثيقة التي قدّمتها ضمن المفاوضات المتعلّقة بـ«حصر السلاح في يد الدولة»، وذلك وفق ما أعلنه مسؤول أمّني في «كتائب حزب الله»، ومع غياب هذا الردّ، يبقى المسار التفاوضي مُعلّقاً، فيما تتزايد التساؤلات بشأن قدرة حكومة علي الزيدّي على المضيّ قدماً في المسار الذي أطلقته، وتكشف الوثيقة، التي قالت مصادر مطلّعة إن أربعة فصائل وقّعنها بالتخسّيق مع «الإطار التّنسيقي»، عن فجوة بين



تشمل الوثيقة رفض استخدام الأراضي والأجواء العراقية في أيّ عمليات تستهدف إيران

رغبة السلطة التنفيذية في حصر السلاح، واعتبار المقاومة أن التخلّي عنه يرتبط بتحقيق شروط فسقة، ليس مستحقّين من بينها إنهاء الوجود العسكري الأجنبي، وتعزيز الدفاع الجوي، وتنظيم العلاقات الأميركية على بغداد.

وتخصّصن الوثيقة، التي اطلّعت «الأخبار» على نسخة منها، مطالب بالانسحاب الكامل للقوات التركية، وتطوير منظومات الدفاع الجوي، وتأمين الحدود، ومنع الاعتداءات الخارجية، إلى جانب فرض السيطرة الوطنية على بيانات المواطنين، ورفض التطبيع مع إسرائيل، وتعويم المضّربين من الاعتداءات الأميركية السابقة، كما تشمل رفض استخدام الأراضي والأجواء

السليمانية- رسل الامين

أعدت الهجمات التي استهدفت القوات الأمنية في محيط كركوك، في تشرين الأول الجاري، وآخرها ذلك الذي أدّى إلى مقتل عميد وجندي في الجيش قبل يومين، إحياء المخاوف من انتكاسة أمنية تمثّت بدعاياتها إلى صلاح الدين والأنبار، حيث لا تزال ذاكرة الحرب مع تنظيم «داعش» حاضرة في حياة السكان. وبينما توكّد السلطات أن التنظيم فقد قدرته على السيطرة على المدن، تكشف العمليات الأخيرة استغلاله المناطق النائية والفرغات الأمنية في تنفيذ هجمات خائفة، وهو ما يطرح سؤالاً حول مدى قدرة الدولة على سدّ تلك الفراغات. وقّعت الأربعاء، عسكريان عراقيان وأصيب آخرون بانفجار عبوة ناسفة استهدفت دورية للجيش كانت تنفّذ عملية تفقيش في منطقة تبعد نحو 80 كيلومتراً جنوبي كركوك. وفي الخامس من الجاري، استهدف مسلحون موقعا للشرطة الاتحادية قرب الحويجة، جنوب غرب كركوك، ما أسفر عن مقتل شرطي وإصابة 4 آخرين. وتأتي هذه العمليات عقب استكمال انسحاب «التحالف الدولي» بقيادة

العراقية في أيّ عمليات تستهدف إيران، أو في فرض عقوبات عليها. وفي المقابل، تطرح صيغة مرحلية في شأن السلاح، تقوم على تجميد استخدامه لمدة لا تقلّ عن عامين، على أن يبدأ تسليمه تدريجياً، بما يشمل الأسلحة الاستراتيجية، وفق توقيتات مرتبطة بتقييم مدى التزام الحكومة ببقية البنود. ويقول المتحدث باسم «كتائب سيد الشهداء»، كاظم الفرطوسي، لـ«الأخبار»، إن الوثيقة «عراقية بامتياز»، ولا تخضع لإسلاءات خارجية، ويؤكد الفرطوسي أن الفصائل مستعدة لتنظيم السلاح

تحت سقف الدولة، لكنه يربط ذلك بانتفاء التهديدات التي تستند إليها في تبرير استمرار امتلاكها له، وهو ما يفترض أن يخضع لمراقبة أجان تحكيم ثلاثية ورباعية. غير أن المطالب التي تطرحها المقاومة تتخلّط تفاهات أمنية ودبلوماسية توقيتات بتطلّب تفاهات مرحلية فضلاً عن أن بعضها يتصل بموازين تراعي الواقع العراقي، بدلاً من وضع شروط يصعب تنفيذها دفعة واحدة». وكان أعلن المسؤول الأمّني في «كتائب حزب الله»، أبو جاهد الرزاق العطوانّي، في تصريح إلى «الأخبار»، إلى أن «تطبيق الوثيقة يواجه عقبات جيوسياسية تجعله

عدم رد الحكومة على وثيقة الفصائل مؤشر على نعر مفاوضات حصر السلاح (من الوب)



ببالغ التعقيد في الظروف الراهنة»، مشدداً على أن «معالجة ملفّ السلاح لا يمكن أن تنفصل عن التهديدات الخارجية، أو عن التوازن بين احتياجات الدولة الأمنية ومتطلبات الاستقرار السياسي والاقتصادي». ويرى العطوانّي أن «تجاوز هذه التعقيدات يتطلّب تفاهات مرحلية لا يمكن حسمها بقرار حكومي منفرد، فضلاً عن أن بعضها يتصل بموازين تراعي الواقع العراقي، بدلاً من وضع شروط يصعب تنفيذها دفعة واحدة». وكان أعلن المسؤول الأمّني في «كتائب حزب الله»، أبو جاهد الرزاق العطوانّي، في تصريح إلى «الأخبار»، إلى أن «تطبيق الوثيقة يواجه عقبات جيوسياسية تجعله

تتلق جواباً رسمياً من رئيس الوزراء

الدخلي.

وفي هذا السياق، يذهب الباحث السياسي، علي محي الدين، إلى أن حكومة الزيدّي غير قادرة على تنفيذ شروط الوثيقة بسبب ما يصفه بـ«الخضوع لإسلاءات الأميركية»، مؤكداً أن الفصائل الأساسية لن تسلّم سلاحها في ظلّ الظروف الحالية، معتبراً أن السلاح يمثل أداة للردع في مواجهة التهديدات الخارجية، وأن أيّ تقاهم بشأنه سيقلّص صعباً ما لم تقدّم الحكومة ضمانات تتصل بالسيادة العراقية. على أن ثمة رأياً آخر يذهب إلى ضرورة تحديد ما تستطيع الحكومة تنفيذه فعلياً، وما يحتاج إلى تفاهات أوسع، فيما يظلّ السؤال مطروحاً حول ما إذا كانت الفصائل مستعدة لقبول مسار تدريجي يضع سلطة الدولة على السلاح في نهاية المطاف.

يُذكر أن «الأخبار» تواصلت مع عدد من المسؤولين الحكوميين والعديد الإعلاميين للزيدّي، للحصول على توضيح بشأن الوثيقة والموقف من بنودها، لكنها لم تتلقَ رداً حتى لحظة إعداد هذا التقرير.

هجمات «داعش» تقرم الجرس: مخاوف من انتكاسة أمنية

التي استهدفت شبكات التجنيد والتمويل والإسناد التابعة له، وإلى الضربات الجوية التي تنفّذها القوات العراقية ضدّه بناءً على معلومات استخباراتية. لكن رعد يحذّر من أن تراجع قدرة «داعش» على السيطرة المكانية لا يعني انتهاء خطره، خصوصاً عندما تتوافر له مناطق يصعب ضبطها بصورة مستمرة، وهذا ما انعكس سريعاً على المناطق السنية التي تخوض حالياً مع عودته. ويستشهد الخبير بإجباط مخطط في منطقة التّون كوبري في كركوك، كان يستهدف تجمّعات واحتفالات بمناسبة «يوم السيادة»، معتبراً أن نجاح الأجهزة الأمنية في كشف



التنظيم يصعد هجماته في منطقة كركوك مستغللاً الفراغات بين مناطق سيطرة بغداد واربيل

تقرير

السياسي يتعهد
بمغادرة الحكم:
هل يصدق
هذه المرة؟**القاهرة - الأخبار**

على مدى يومين متتاليين، كوّز الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، أمام القادة العسكريين والإعلاميين الذين شاركوا في احتفالات ذكرى حرب تشرين تخرج دفعة جديدة من طلبة كلية الشرطة، الحديث عن رغبتّه في مغادرة السلطة بحلول عام 2030 -أي مع انتهاء ولايته الثالثة والأخيرة بموجب الدستور- معلناً رفضه القاطع الدعوات إلى تعديل الدستور، والتزامه باداء مهامه الرئاسية حتى يومه الأخير في الحكم. وليس هذا الكلام جديداً على السيسي؛ إذ سبق له أن أعلن، عام 2017، في خضمّ الأزمة الاقتصادية التي أعقبت تعويم الجنيه وتآكل القدرة الشرائية، رفضه تعديل الدستور وتمسكه بالبقاء في الرئاسة ثماني سنوات فقط، قبل أن تقرّ عام 2019 التعديلات الدستورية التي تضمّنت نصّاً استثنائياً يسمح له بالترشّح لولاية ثالثة.

ودفع ذلك كثيرين إلى التشكيك في صدقية الأخير للسيسي، الذي سيكون، بحلول نهاية ولايته الحالية، قد أمضى 14 عاماً في السلطة. ويتعاطف هذا التشكيك في ظلّ مؤشرات إلى أزمة اقتصادية حادة ناجمة عن دواعيات الأوضاع الإقليمية، واستمرار تراجع العائدات الدولارية، والضغط المتعلّقة بسداد مليارات الدولارات التي اقترضتها الحكومة خلال السنوات الماضية. كما تعزّز الانزياح أحاديّ تكررت في أحزاب الموالة، خلال الأشهر الماضية، عن إجراء تعديلات دستورية مرتقبة نتج للسيسي البقاء في منصبه. ورغم أن تسليم السلطة يفترض أن يتّجه في حزيران 2030، ترجّح مصادر مصرية، في حديثها إلى «الأخبار»، أن يجري الاقتراع «مبكراً في أواخر عام 2029، على غرار ما تمّ في الاستحقاق الماضي»، مشيرة إلى أن «التفسير المنطقي الوحيد لتوقيت هذه التصريحات يتمثّل بالرغبة في تقادي غضب شعبي حذّرت منه تقارير عدّة خلال الأسابيع الماضية». وبحسب المصادر، فإن «السيسي، الذي أقصى غالبية معارضيه، من عسكريين ومدنيين، ورجّ بهم في السجون أو دفعهم إلى التزام صمت تامّ حافظاً على سلامتهم، براهن على اختيار خليفته إذا ما قرّر التقاعد». لكن حتى هذا السيناريو «يبدو بعيد المآل حالياً، في ظلّ إكحامه القضية على مفاصل الدولة كافة، وانعدام ثقته الكاملة بأيّ شخصية، وحتى الآن، لا يبرز سيناريو واحد يمكن الجرم بأن السيسي يتّجه إليه؛ فبين احتمال التراجع عن كلامه لاحقاً، على غرار ما حدث في الماضي تحت شعار «الضرورة»، أو ترشيح نجله، أو الدفع باسم ثالث يتولّى الرئاسة شكلياً على غرار تجربة الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، مع دميتري ميدفيدف بين عامي 2008 و2012، «تبقى الخيارات كافة مفتوحة، في ظلّ استحالة أن يسلم الجنرال السلطة لرئيس من خارج الجيش، على الأقل»، وفقاً للمصادر. ويرتبط جانب من المسألة أيضاً بـ«كيفية تصرف» السيسي في حال قرّر التقاعد، وذلك وفق المصادر نفسها التي تشير إلى أن «تساؤلات كثيرة تثار حول إمكانية محاسبة الرجل سياسياً (من جانب السلطة الجديدة) على العديد من القرارات التي اتخذت في عهده، وحول مصير الدائرة المحيطة به في مختلف المجالات».

وبالعودة إلى خطابه الأخير، كوّز السيسي قناعته الراسخة بأن رؤيته السياسية والاقتصادية والإمنية لا تزال الأصح، وجدّد كلامه أيضاً عن جماعة «الإخوان المسلمين» والدور «السليبي» الذي أدّته في انتخابات المصوّرة، أعاني «المعامة» في لبنان من عضلتها الخاصة؛ فهي تشارك في جبهة إسناد غرة عبر «قوّات الفجر» لكنها تبقى أمام تحديات التوفيق بين هويتها الإسلامية والعمل ضمن دولة متعددة الطوائف، مع ضغط إقليمية ودولية تزيد من تعقيد خياراتها. سعت «الجماعة» إلى إعادة ترتيب تحالفاتها الداخلية، غير أن التكفّ مع التحولات الإقليمية يحتاج إلى مراجعة داخلية حقيقية تُعيد الانسجام مع الواقع، لا إلى مجرد تغيير في التحالفات تحت الضغط الشارع والضغط الإعلامي والسياسي.

تكشف هذه التعرّاب عن نمط مكرّر يشير إلى أن الحركة التي نتج في بناء شبكات اجتماعية وتنظيمية واسعة، قد تقتل في بناء ضمانات مؤسسية تحمي مشاركتها السياسية، أو في تحويل نجاحها التنظيمي إلى مشروع وطني يحظى بثقة شرائح اجتماعية واسعة. أبرزت التجارب العديدة التي خاضتها جماعة «الإخوان المسلمين» عبر تاريخها الطويل والعفني أنه عندما تتغير المصالح الإقليمية أو تتغير موازين القوى الداخلية، تحول العلاقة مع الأنظمة، في كثير من الأحيان، من تسامح أو تحالف مؤت إلى تنافس أو إقصاء، أو حظر في هذا الإطار، تتحمّل القيادة التاريخية مسؤولية سياسية أقرب إلى المستحيل.

رأي

التنظيم - المشروع - الدولة
ثلاثية أزمت «الإخوان المسلمين»

وتنظيمية بقدر مشاركتها في صنع القرارات، أو احتكارها سلطة اتخاذها، أو تعطيلها آليات الحاسبة والمراجعة. وهنا، لا بدّ من القول إن مسألة تداول القيادة والمحاسبة الداخلية تظلّ واحداً من أكثر الملفات الحارقة، إذ يبقى السؤال: هل يمكن لتنظيم يعاني من انقسامات حادة أن يجد آليات جديدة لانتقال القيادة وتوزيع الصلاحيات؟

في مقابل هذا المشهد، تقدّم حركة حماس نموذجاً مختلفاً يستحق التحليل. انبثقت «حماس» من رحم جماعة «الإخوان المسلمين» في فلسطين، وارتكزت مرجعيتها الفكرية على المدرسة الإخوانية. لكنها تطوّرت في سياق مختلف تماماً، التزمت «حماس» بقضية فلسطين بصفتها قضية مركزية للأمة العربية والإسلامية، وهناك إجماع شعبي وسياسي واسع عليها. يشكّل هذا الالتزام الأساس الثابت الذي أقامت عليه «حماس» تحالفاتها الإقليمية. كما شكّل حاجزاً حصيناً حال بينها وبين الفرق في صراعات جانبية، ووجّه طاقاتها نحو هدف واحد مركزي، بدلاً من الاستنزاف في خلافات عقائدية أو تنظيمية مع فروع أخرى؛ هذا دون إنكار حدوث بعض الثغرات هنا أو هناك. لكنّ ثمة عاملاً آخر لعب دوراً مهماً لا يمكن تجاهله يتعلق ببينة «حماس» التنظيمية. فقد حافظت الحركة على نظام انتخابي بالخي دوري، يجري كل أربع سنوات. ورغم الضربات العسكرية غير المسبوقة التي تعرضت لها خلال حرب غزة، واعتقال عدد من أبرز قادتها السياسيين والعسكريين، أجرت الحركة انتخاباتها الداخلية في أيار 2026 لاختيار رئيس جديد للمكتب السياسي خلفاً للشهيد يحيى السنوار. لم تحسم الجولة الأولى النتيجة، فأجريت جولة ثانية وفق اللوائح الداخلية، وهو ما يعكس استمرار عمل مؤسسات الحركة بعيداً عن منطق التعيين أو القرارات الاستثنائية. واستمرار العمل بنظام الشورى وعدم الاستئثار بالقرار، رغم ظروف الحرب، كما أجرت انتخابات سرية في قطاع غزة، في مؤشر على استمرار عمل أجزاء من الهيكل التنظيمي رغم الاستهداف الإسرائيلي للمنهج.

يمكن الفارق الجوهرى في أن «حماس» طوّرت نمطاً من التماسك البيئوي يقوم على فصل نسبي بين المستويات التنظيمية، بموجبه، يورّع الهيكل التنظيمي للحركة عملياتها بين قطاع غزة والضفة الغربية وسجون الاحتلال والخارج، ويشرف المكتب السياسي على هذه القطاعات. يتبع هذا التوزيع للحركة قدرة على الاستمرار حتى عند استهداف جزّ من بنيتها، لأن القيادة ليست موهوبة بشخص واحد أو موقع جغرافي واحد. وحين يختار خليل حليّل رئيساً للمكتب السياسي، حمل ذلك رسالة بأن غزة لا تزال مركز الثقل القيادي رغم محاولات الاحتلال تفكيك بنيت السياسية والعسكرية. ما سبق لا يعني أن «حماس» بلا تحديات. فالتنظيم يواجه ضغوطاً هائلة، وتحديات إعادة بناء التماسك الداخلي وإدارة انتقال قيادي في ظل حرب مستمرة. غير أن ما يميّز «حماس» هو قدرتها على الحفاظ على استقلال قرارها نسبياً. وظلّت علاقاتها بـ«الإخوان المسلمين»

رمزية ومرجعية أكثر منها تنظيمية مباشرة، خاصة بعد فوز السنوار حين

انكفأت لمفاعيل الجماعة الألام، وتراجعت رعايتها المباشرة للتنظيم. سمح هذا الفصل النسبي لـ«حماس» بالتحرك وفق مسألة القضية الفلسطينية، لا وفق حسابات تنظيمية إخوانية أو إقليمية ضيقة.

يقدم هذا النموذج درساً مهماً فالحركة الإسلامية التي تُعرّف مشروעה بوضوح، وتبني بنيتها التنظيمية على أسس مؤسسية لا شخصية، وتضع قضيتها المركزية فوق أي حساب تنظيمي آخر، تمتلك قدرة أكبر على الصمود والتكفّ حتى في أقسى الظروف.

بناءً على ما تقدّم، ترسم في أفق جماعة «الإخوان المسلمين» ثلاثة سيناريوات

(1) يتمثّل الأول في استمرار منطق التنظيم، حيث تواصل القيادة التاريخية المحافظة على البنية التنظيمية كما هي، فتبقى الحركة قادرة على البقاء لكنها عاجزة عن التجديد، وتتحول تدريجياً إلى حارس للذاكرة التنظيمية بدلاً من أن تكون فاعلاً في صناعة المستقبل.

(2) ويتمثّل الثاني في تجديد مشروط، حيث نتجج قيادة جديدة في فتح المجال للمراجعة والتجديد، لكنها تصطدم بمقاومة البنية التنظيمية التي تشكلت عبر عقود، فينشأ صراع بين شرعية التاريخ والحاجة إلى التجديد. يظل هذا السيناريو محتملاً لكنه هشّ، لأنه لا يضمن تحويل الخطاب إلى ممارسة فعلية.

(3) ويتمثّل الثالث، وهو الأصعب والأكثر ضرورة، في تحول بنويي تنتقل فيه الحركة من منطق التنظيم الذي يسعى إلى حماية وجوده وتوسعه، إلى منطق الحركة السياسية التي تقبل التعددية والمحاسبة وتداول القيادة، وتتعاقل مع الدولة باعتبارها ملكاً لجميع مواطنيها. يتطلّب هذا التحول مراجعة فكرية شاملة تحدّد ما هو ثابت في المرجعية وما هو إجهاد سياسي قابل للتغيير؛ كما يتطلب إصلاحاً في بنية التنظيم يضمن تداول القيادة وتوزيع الصلاحيات، وبناء استقلال استراتيجي عن الخارج يمنع تحول العلاقات الإقليمية إلى مصدر تبعية.

قد تقصر الشرعية التاريخية مكانة القيادة، لكنها لا تكفي وحدها لتبرير استمرارها. والتنظيم الذي يحيى وجوده على حساب مشروع، يخسر الأثنين معاً في النهاية.

* سياسي وباحث فلسطيني

بعد ثلاثة عقود من الهيمنة على سوق الصور العالمية، تواجه «غيتي إيمدجز» أزمة وجودية دفعتها نحو إجراءات الإغلاق. ضيبت ديون متراكمة ومنافسة الذكاء الاصطناعي التوليدي، تنهال على قيمة الأرشيف البصري الذي بنت عليه إمبراطوريتها. انهيار يفتح أسئلة تتجاوز مصير الشركة إلى مستقبل التصوير الفوتوغرافي وحقوق المبدعين في عصر الصور الاصطناعية

«تسونامي» الذكاء الاصطناعي يجرف إمبراطورية «غيتي»

علي سرور

في شهر آذار (مارس) من عام 1995، اختصت «عاصمة الضباب» لنندن إطلاق أحد أبرز المنافسة على في عالم الصحافة والأرشيف الصوري، شركة «غيتي إيمدجز». ومنذ تأسيسها على أيدي مارك غيتي وجوناثان كلاين، تطورت

سبق لبعض أدوات الـ AI أن استعان بارشيف الشركة نفسها لتدريب النماذج!

الشركة المتخصصة في ترخيص الصور الرقمية لتصبح واحدة من أكبر مزودي الصور التحريرية والرياضية والترفيهية والتجارية في العالم. لكن الأرشيف الضخم الذي بنته الشركة الرائدة لم يكن كافياً لمواجهة رياح طفرة الذكاء

سر السري

بسام كوسا ينافس مرتين!



لن يكون النجم السوري بسام كوسا غائياً عن السباق الدرامي في شهر رمضان 2027. إذ كشفت المعلومات أنه سيتصدر بطولة مسلسل جديد يحمل عنوان «مسألة وقت» (إخراج مروان بركات، وتأليف مجد الماضي وبلال مارتيني، وإنتاج شركة Promintage) في عمل يجمعه بعدد من نجوم الدراما السورية.

وبذلك، يستعد بسام كوسا لخوض المنافسة الرمضانية المربقة من خلال عمل اجتماعي مستوحى من الواقع السوري، يشاركه بطولته كل من أحمد الأحمد ونانسي خوري وبلال مارتيني. ومن المتوقع أن تنطلق عمليات التصوير قريباً في العاصمة السورية دمشق، تمهيداً لإنتاج المسلسل وعرضه خلال شهر رمضان 2027.

وتُعد «مسألة وقت» من بين الأعمال السورية المنتظرة في الموسم المقبل، لا سيما أن حضور بسام كوسا يضيف على العمل ثقلًا فنياً ويعزز منسوب الترقب والمنافسة في السباق الرمضاني.

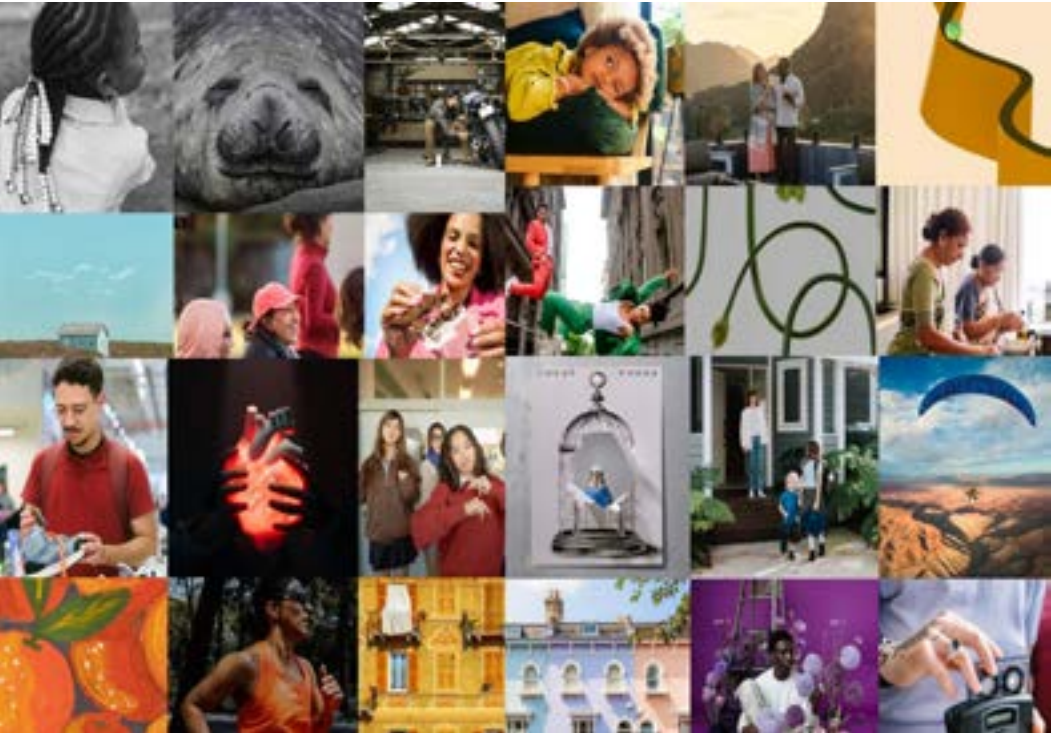
ويخوض بلال مارتيني من خلال هذا المشروع تجربته الأولى في الكتابة الدرامية. فيما يتجدد التعاون بين بسام كوسا والمخرج مروان بركات، بعد تجارب سابقة جمعتهم، أبرزها مسلسل «عصر الجنون» ومسحابة «صيف».

لا يقتصر حضور بسام كوسا في الموسم الرمضاني المقبل على «مسألة وقت»، إذ يترقب الجمهور أيضاً مسلسل «العاصي»، المستوحى من رواية «السوربون الأعداء» للكاتب فواز حداد، من إخراج الليث حجو، والذي انتهى تصويره قبل أشهر. وكان من المقرر عرض العمل في رمضان 2026، قبل أن يتأجل إلى الموسم الرمضاني المقبل، ليكون بذلك أحد أبرز الأعمال المنتظرة التي يخوض بها كوسا المنافسة في رمضان 2027.

الاصطناعي التي تعيد تشكيل الأسواق العالمية في مجالات عدة، ومنها نماذج إنشاء الصور. بعد أكثر من ثلاثة عقود من الخوض في غمار المنافسة على أعلى المستويات، أعلنت الشركة يوم الإثنين المنصرم عن بدء إجراءات الإفلاس بعدما خسرت أكثر من 99 في المئة من قيمتها السوقية في السنوات الأربع الأخيرة. ورغم أنها لن تغلق أبوابها كلياً، إلا أن الحدث الجديد يعيد إلى الواجهة الأسئلة المتعلقة بآثار التكنولوجيا الحديثة على الشركات المختلفة، الكبيرة منها والصغيرة، وما يتبعه من خلل اجتماعي ناجم عن ارتفاع نسب البطالة في ظل تراجع القدرة التنافسية البشرية مع نماذج الذكاء الاصطناعي.

وداعاً للصور الإبداعية

أثرت الضغوط الناجمة عن الصور التي تولدها نماذج الذكاء الاصطناعي على «غيتي» في صميم



السعودية توجّه الترفيه

كما كان متوقعاً، بدأت الجهات المنظمة للفعاليات الفنية والترفيهية في السعودية الإعلان عن تأجيل عدد من نشاطاتها، على خلفية تداعيات الحرب الدائرة مع أنصار الله. وبعد فترة من التريث، بدأت الإعلانات تتوالى عن ترحيل فعاليات إلى العام المقبل، في خطوة قد تنعكس على روزنامة الملكة الترفيهية، وعلى حضورها بوصفها وجهة إقليمية لاستقطاب الفعاليات الفنية والثقافية الكبرى. في هذا السياق، أعلنت هيئة الأزياء السعودية، قبل أيام من موعد انطلاقه، تأجيل النسخة الرابعة من أسبوع



الأزياء في الرياض إلى عام 2027، عبر حسابها الرسمي على إنستغرام. وكان المخططون قد كشفوا، قبل أسابيع، عن برنامج الدورة الجديدة، الذي كان يتضمن عروضاً لأبرز المصممين السعوديين والعالميين، بمشاركة واسعة من مدونات الموضة. وتُعد الحدث محطة بارزة في مساعي السعودية لتعزيز حضورها على خريطة صناعة الأزياء العالمية، واستقطاب الأنظار إلى مشهد الموضة المحلي. وفي سياق متصل، أعلن موسم الرياض عن تأجيل النسخة الثالثة من بطولة التنس الاستعراضية العالمية Six Kings Slam، التي كان من المقرر إقامتها في الأسابيع القليلة المقبلة.

على صعيد آخر، تترقب الأوساط الفنية والترفيهية انتحاح مصير عدد من الفعاليات المقبلة، وسط توقعات بتأجيل أنشطة إضافية ضمن موسم الرياض، فضلاً عن حفلة «جوي أوردز» المرتقبة خلال الأشهر المقبلة. وتأتي هذه التطورات في وقت تسعى فيه السعودية، خلال السنوات الأخيرة، إلى ترسيخ مكانتها وجهة إقليمية لاستضافة أبرز الفعاليات الفنية والترفيهية. وتعزيز حضورها في مجالات الأزياء، والموسيقى والرياضة. ومن شأن تأجيل عدد من الأحداث الكبرى أن يطرح تساؤلات حول انعكاس الظروف الراهنة على خططها الترفيهية، وعلى الزخم الذي عملت على بنائه في هذا المجال.

نموذج أعمالها. على مدى عقود، كانت قيمة الشركة تعتمد على ندرة الصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو المخصصة، وجودتها، وموثوقيتها القانونية. خلال الأعوام الأخيرة، تغيرت معادلات هذه السوق بشكل جذري، إذ سمحت أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي للمعلنين والناشرين والعاملء في إنشاء صورة مخصصة بناء على نص موجّه في ثوان معدودة، وغالباً بكلفة ضئيلة أو حتى من دونها على الإطلاق. وبهذه الديناميكية، تراجع البحث في كتالوغ «غيتي» وخفت حماسة دفع لمن التراخيص، مما أدّى مباشرة إلى إضعاف الطلب على الصور «الإبداعية» التجارية مثل صور أتماء الحياة والخلفيات ومفاهيم المنتجات والعناصر المرئية الإعلامية.

بشكل مباشر، انعكس هذا الوضع المستجد على الأداء المالي للشركة، وظهرت الآثار جلية في الربع الأول من العام الحالي حيث انخفضت إيراداتها من المحتوى الإبداعي بنسبة 4,5 في المئة على أساس سنوي. كما تراجع عدد المشتركين النشطين سنوياً من نحو 321 ألف في الربع الثاني من عام 2025، إلى ما يقرب من 240 ألف مشترك بعد

والمفارقة أنّ الذكاء الاصطناعي الذي وجّه ضربة قاصمة إلى مجال عمل «غيتي إيمدجز»، سبق لبعض أدواته أن استعان بارشيف الشركة نفسها لتدريب النماذج. ورفعت «غيتي» في عام 2023 دعوى قضائية ضد «ستابيليتي إيه آي» مدّعية أن أكثر من 12 مليون صورة من صورها استُخدمت من دون إذن لتدريب نموذج «ستابل ديفوزيون». ولقّبت حينها الشركة إلى أنّ الصور المنشأة كانت تحمل أحياناً نسخاً مشوهة من العلامة المائية الخاصة بـ «غيتي»، مما حوّل النزاع إلى محطة تاريخية تكشف حجم المضمّنات التي تُهدد العمل الإبداعي والتحديات على حقوق النشر من قبل أدوات الذكاء الاصطناعي الشائعة على بيانات التدريب.

لم تستسلم «غيتي» لمصيرها، إذ حاولت في الآونة الأخيرة التكيف مع الوضع من خلال إطلاق أدوات التوليدية الخاصة بالتركيب على بيانات التدريب المخصصة، ومصدر البيانات، والتعويض القانوني. لكنها بذلك وضعت نفسها في معضلة، فقد كان عليها الدفاع عن القيمة الاقتصادية للتصوير الفوتوغرافي الأصلي، وفي الوقت نفسه بيع التكنولوجيا التي يمكن أن تحل محلّه في النهاية. أفرزت الدينامية الجديدة للسوق واقعا يقوّض تحقيق الشركة أرباحاً بشكل أساسي من خلال امتلاك أرشيف بصري ضخم وتنظيمه وترخيصه.



البلع والغثج والحركات الاستعراضية. وذهب بعض المتابعين إلى وصف أداؤها في الكليب الجديد بأنه أقرب إلى أجواء المرافقة، معتبرين أن النجمة، بعد سنوات من النجاح، كان يُنتظر منها تقديم صورة فنية أكثر تطوراً وتجديداً، بدلاً من العودة إلى عناصر سبق أن اشتهرت بها.

وبين من يرى في «بستفرك» امتداداً لهوية نانسي الفنية التي أحبها الجمهور، ومن يعتبرها تكراراً لتجارب سابقة، أعادت الأغنية فتح النقاش حول قدرة النجمة اللبنانية على تجديد صورتها الفنية ومفاجأة جمهورها بأفكار مختلفة.

بقيادة الدافئين. منذ عام 2022، خسرت «غيتي إيمدجز» أكثر من 99 في المئة من قيمتها السوقية. وحاولت الشركة في العام الماضي تدارك مسارها المتدهور عبر الاندماج مع شركة «شاترستوك»، بهدف دمج العمالقن الراشدين في مجال المحتوى المرئي وخلق منافس أقوى في مجال الصور الفوتوغرافية الجاهزة والفيديو والصور التحريرية. في كانون الثاني (يناير) 2025، أعلن عن الصفقة بقيمة 3,7 مليارات دولار، ومنحت وزارة العدل الأميركية موافقة غير مشروطة بموجب قوانين الاحتكار. إلا أنّ هيئة المنافسة والأسواق في المملكة المتحدة اشترطت على «شاترستوك» بيع أعمالها التحريرية العالمية، بما في ذلك «باكغريد» و«سبلاش»، كشرط للموافقة. في المقابل، رأى مجلس إدارة «غيتي» أنّ هذا الشرط غير مقبول، وانتهت الأمور بفسخ الاتفاقية في تموز (يوليو) 2025. وبما أنّ المصائب لا تأتي فرادى، تحوّلت الفرصة التي عوّلت عليها «غيتي» لتدارك وضعها إلى نقمة فاقمت من الأزمة، بعد أن خسرت أكثر من 100 مليون دولار اتعاباً مهنية وتكاليف تمويل تكبدتها الشركة أثناء سعيها إلى إتمام الصفقة.

مستقبل مجهول

لن تغلق «غيتي إيمدجز» أبوابها. وفق الخطة الحالية، هي نتجه إلى إجراء عملية «معدنة مسبقاً» وسريعة بموجب الفصل 11 من قانون الإفلاس. من جهتهم، التزم الدائنون بالفعل بدعم هذه الخطة وتوقع الشركة إتمام إعادة الهيكلة والعودة إلى الملكية الخاصة بحلول نهاية عام 2026. وبموجب العملية المتفق عليها، وافق حاملو السندات غير المضمونة على شطب سندات بقيمة 270 مليون دولار، كما وافق المقرضون المضمونون على خفض تكاليف الفائدة وتمديد أجل الاستحقاق. وتشمل عملية إعادة الهيكلة رأس مال جديداً يصل إلى 533 مليون دولار.

بذلك، تستمر عمليات «غيتي» في نهاية المطاف تحت ملكية خاصة جديدة، غير أنّ الخطة الحالية تهدف إلى معالجة سريعة للتردي المالي، من دون التطرق إلى المشكلة الرئيسية التي تتمثل في عدم القدرة على سحابة القدرات التنافسية «غير العادلة» لأدوات الذكاء الاصطناعي.

تطوي «غيتي إيمدجز» مرغمةً فضلاً من تاريخها في الترتيب بين أبرز رؤاء مجال الصور الأرشيفية. ومن جولات المنافسة مع وكالات «رويترز» و«أسوشيتد برس» في توفير الصور ومقاطع الفيديو للاستخدام التحريري على صعيد عالمي، تجد الشركة نفسها اليوم في معركة بقاء.

في المقابل الآخر، تواصل أدوات الذكاء الاصطناعي تشكيل الأسواق وتعرّيفها من جديد، في ظل تخطّط تشريعي ورقابي في تطبيق القوانين المناهضة في ما يتعلق بحقوق النشر، إضافة إلى صعوبة في مواكبة التحديات المستجدة خلال التطور التكنولوجي السريع. وفي قلب هذا المشهد، يبقى العمل الإبداعي في شتّى المجالات إحدى أبرز ضحايا هذا التحول. بينما تتخفّض أنظمة الذكاء الاصطناعي على حصيللة قرون من الإبداع والمعرفة البشرية، تتعاظم هيمنة الشركات التي تطورها على هذا الارث، ويضيق المجال أمام المبدعين للتحكم في نتائجهم وتحديد مصير.

نبض المدينة

من مدينة الميناء في طرابلس، يسمى مركز «مرسح» إلى إعادة رسم الخريطة الثقافية اللبنانية خارج مركزية العاصمة، منذ تأسيسه عام 2023. تحوّل إلى مساحة مستقلة للإنتاج الفني والإقامات الإبداعية والتجارب المتعددة التخصصات، مستنداً إلى ذاكرة المدينة ونسيجها الاجتماعي. وساعيا إلى بناء روابط بين الفنانين والمناطق وتعزيز حضور الثقافة في الاطراف

طرابلس عاصمة الـ «مرسح» والثقافة



خلال الحاج علي في «جوغينغ»

إضافة إلى حفلات فنية تسلط الضوء على أصوات مقاومة ومتجددة كساندي شمعون وحارم شامي.

تفكيك المركزية وبناء منظومة متوازنة

من منظور اجتماعي ونقدي، يتجاون «مرسح» الترانزيتات المركزية التي همّشت الحياة الثقافية خارج العاصمة. يتيح المركز مساحة لقاء حقيقية تجمع الفنانين والمبدعين والعاملين في المجال الثقافي من طرابلس وبيروت والجنوب والشمال وعموم المناطق، موفراً فضاءً مشتركاً للتأسيس لبنية ثقافية أكثر إنصافاً وتضامناً.

وتشمل الأنشطة العروض البصرية والأدائية إلى جانب ورش عمل وحوارات نوعية حول تقنيات الواقع الممتد مع لارا قببسي، فضلاً عن نقاشات عملية مفتوحة لإعادة صياغة المنظومة الثقافية اللبنانية، ما يجعل من المهرجان محطة للتأمل الجماعي وصناعة الأسئلة.

استدامة الفعل المستقل

تأسس «مرسح» في كانون الأول (ديسمبر) 2023 امتداداً لطبيعة «ورشة 13» ومقهاها الثقافي الذي انطلق عام 2016 في الميناء، ليتطور إلى مركز فني متعدد التخصصات يدعم الإقامات الفنية والإنتاج المعاصر. وفي ظل التحديات القاسية التي يمر بها القطاع الثقافي وغياب الدعم المؤسسي الرسمي الواسع، يعتمد استثمار هذه المبادرات على التشبيك والشراكات مع مؤسسات داعمة مثل المركز الثقافي البريطاني في لبنان، وسفارة الترويج، ومؤسسة «هاينريش بل»، ويؤكد هذا التكاتف أنّ الفعل الثقافي المستقل في طرابلس يمثل خياراً مقاوماً للحظاظ على حيوية الفن وذاكرة المكان.

قدم «أسبوع مرسح الفني» في دورته الثانية طرابلس موقعاً متقدماً لتوليد السرديات والإمكانيات الفنية الجديدة. وعلى مدى عشرة أيام من عروض المسرح، والرقص، والموسيقى، والقاشات، فتح «مرسح» أبوابه للجمهور ليكون شريكاً في شهادته على الحاضر، ومساحة آمنة يتخيل فيها الفنانون ممراً نحو الغد، معيدين كتابة العلاقة بين الإنسان ومكانه بيد واعيّة ورؤية تعانق الحياة.

«أسبوع مرسح الفني»: حتى 18 تشرين الأول (أكتوبر) طرابلس



على بالي



اسعد ابو خليك

نقولاً ناصيف غزير الإنتاج ومجتهد في البحث والكتابة. بات من الكُتّاب «الأشباح» الذين يكتبون سيّر سياسيين من دون توقيع أسمائهم بالضرورة. كتابه عن جان عبيد سيرة عن الشمال وعن مرحلة سياسية. لكن:

(1) قلتُ له مرّة عن كتاب «المكتب الثاني»: المادة التي فيه وكميّة البحث هائلة وتصلح أساساً لأطروحة لكن لا تصلح لأطروحة لأنّ منهجه ناقص. هو يلتزم بسردية اليمين الرجعي ولا يكلف نفسه عناء الاطلاع على وجهة النظر المغايرة. كما أنّه (على طريقة بوب وود وورد) يُصدّق كلّ ما يقوله له الذي يقابله ويُظهره (في مُقابل مقابلات وأوراق خاصّة) بصورة حسنة.

في كتابه عن ريمون إدّه يصنّف محضراً ملقاً بين إدّه ودين براون (قدمه له إدّه). المحضر من صنع إدّه (يقول الأخير له إنّ سجّله خفية، كأنّ المبعوث وصحبه لا يلاحظون). الفكرة أنّ براون عرض عليه الرئاسة كذبة كبيرة (وهناك وثيقة عن لقاء بين سيسكو وإدّه في 1975 في واشنطن وليس من عرض رئاسي). على ناصيف أن يطّلع على الوثائق الأميركية المُفرجة. وهو يصدّق أيضاً خبريّة أنّ براون عرض إجلاء المسيحيّين عن لبنان. هذه أيضاً كذبة (وتحدّث مع براون في ذلك). المعروف أنّ الجبهة اللبنانيّة طلبت منه السلاح وهو تمنّع. عندها قالوا له: تتركونا نموت؟ أجابهم: لا، لو تعرّضتم لمخاطر نساعدكم في الإجلاء. هذه هي القصّة.

(2) في مقابلة أخيرة زها بكميل شمعون لأنّه «وضع لبنان على الخارطة العالميّة». هو يقصد مخالفة الميثاق والتحالف مع الغرب ضدّ الشيوعيّة، ما دفع بلبنان دفعاً نحو حرب أهليّة مدّرة.

(3) تحدّث عن فؤاد شهاب وعن حُسن تعامله مع الانقلاب القومي الفاشل. حُسن المعاملة؟ وضعوا الآلاف في المدينة الرياضيّة واعتقلوا عائلات بحالها مثل عائلة سعادة. لجأوا لكلّ أنواع التعذيب وراقبوا الصحف بصرامة قمعيّة. هذا مثال عنده؟

(4) يقول إنّ أمين الجميل قاوم سوريا وإسرائيل. هو قاوم إسرائيل التي نصّبتة رئيساً؟

(5) يقول إنّ حزب الله تسلّم مقاليد الدولة في عهد عون. أكثر من إسرائيل في عهد الجميل الذي يحبّ ويُجلّ؟

تمساح» السبت 17 تشرين الأول (أكتوبر) في جناح «دار الفقيه للنشر» من 4:00 حتى 5:00 عصراً.

■ يوفّع الشاعر داوود مهنا كتابه «الليلة الرابعة عشرة» السبت 17 تشرين الأول (أكتوبر) في جناح دار البنان من 4:00 حتى 6:00 مساءً.

■ يوفّع الكاتب لؤي زيتوني كتابه «الخطاب الحدائي في شعر الفداء والانبعث» السبت 17 تشرين الأول (أكتوبر) في جناح «دار فكر للأبحاث والنشر» من 4:30 حتى 6:00 مساءً.

■ يوفّع الكاتب علي السقا كتابه «الصعود إلى النهار» السبت 17 تشرين الأول (أكتوبر) في جناح «شركة المطبوعات للتوزيع والنشر» من 5:00 حتى 8:00 مساءً.

■ يوقع الكاتب حسن نعيم كتابه «شتاء وغرباء» الأحد 18 تشرين الأول (أكتوبر) في جناح «دار الولا» من 5:00 حتى 7:00 مساءً.

■ يوقع الشاعر إيهاب عروة حمادة كتابي «حارث المدائن» و«حارساً أحلامنا» الأحد 18 تشرين الأول (أكتوبر) في جناح «دار الولا» من 7:00 حتى 9:00 مساءً.

■ توفّع الكاتبة كريمة أحدات كتابها «المرأة الأخرى» الجمعة 16 تشرين الأول (أكتوبر) في جناح «مكتبة الحلبي» من 6:00 حتى 7:30 مساءً.

■ يوفّع الكاتب عباس الحسيني كتابه «الحرب بيننا يا حياة» السبت 17 تشرين الأول (أكتوبر) في جناح «مكتبة الحلبي» من 4:00 حتى 5:30 عصراً.

■ توفّع الكاتبة رشا مرتضى كتابها «فرح كبير من بلوط صغير» السبت 17 تشرين الأول (أكتوبر) في جناح «مكتبة الحلبي» من 10:30 حتى 12:30 ظهراً.

■ يوفّع الكاتب مهدي زلزلي كتابه «حكايات رهيف

تواقيع معرض بيروت الدولي للكتاب



المفكرة

من الحرفة إلى الفيلم... نساء يروين حكاياتهنّ



■ تحطّ مبادرة «الأرض امرأة» رحالها في مدينة طرابلس، ببرنامج يجمع الحرف اليدوية والأغاني الشعبية والأفلام الوثائقية، بمشاركة نساء من عكار وطرابلس والهرمل، في أنشطة تقارب تجاربهنّ وحكاياتهنّ من خلال الفن والعمل الإبداعي. المبادرة من تنظيم «ريف» بالتعاون مع «ورشة سوسيال» و«مرسح»، وتقام يوم الأحد 18 تشرين الأول (أكتوبر) في المينا طرابلس.

يفتتح البرنامج عند الساعة الواحدة بعد الظهر سوق «الأرض امرأة» في الميناء، حيث تُعرض الحرف اليدوية والمنتجات المحلية، إلى جانب أجواء موسيقية يحييها عازف الأكورديون والمغني سماح بولمنى، من الثانية حتى الرابعة بعد الظهر، في تجربة تفاعلية تتنقل بين مساحات السوق وتدعو الحاضرين إلى مشاركة الغناء على أنغام أغاني عربية كلاسيكية وشعبية.

وعند الرابعة بعد الظهر، يستضيف مسرح «مرسح» عرض ستة أفلام وثائقية شاركت في إنجازها نساء من عكار وطرابلس والهرمل، بإشراف صانعة الأفلام جويل أبو شبكة، وهي «فدوى الأرض» لمارينا عوض، و«رغداء» لضحى علي بالتعاون مع الاء شخيدم، و«ليست سوى شجرة» لرقية شرف الدين وريم الأمين ونور نيا، و«زهر الرمان» لهيلينا مخول وريما فرد ورندا مطرن و«يا ستي كلمي ستك» لفدوى أنوس، و«عكس التيار» لبتول دندش. ويعقب العروض نقاش مع المشاركات حول تجاربهنّ في صناعة الأفلام والحكايات التي نقلنها إلى الشاشة.

«الأرض امرأة»: الأحد 18 تشرين الأول (أكتوبر) الساعة 1:00 ظهراً - «المينا» (طرابلس). للاستعلام: info@reefassociation.org

الفن في المسافة بين الرحيل والبقاء

■ خمسة عشر فناناً يشاركون في معرض «العتبات» الذي يفتح المجال أمام مقاربات فنية تتناول لحظات الانتقال والتبدّل، وما يفصل بين مرحلة وأخرى في حياة الأفراد والجماعات. يفتتح المعرض يوم السبت 24 تشرين الأول (أكتوبر)، ويستمر حتى الثاني من كانون الأول (ديسمبر)، في مساحة «كولترنست» في سنّ الفيل، ينطلق المعرض من مفهوم العتبة بوصفها أكثر من مجرد حدّ مكاني أو باب يُعبّر إلى جهة أخرى، فهي قد تكون فاصلاً بين البقاء والرحيل، أو لحظة تردّد بين ما نعرفه وما لم يتشكّل بعد، كما قد ترتبط بالفقد والذاكرة والانتماء والتحوّل. ومن هذه المساحات المعلّقة، يستكشف الفنانون تجارب العبور بين الداخل والخارج، والصمت والكلام، والتعلّق والانفصال، والخوف والحركة. ويجمع المعرض أعمال إليز سلامة، وفاتن حمدان، وجوزف العريض، وكاتيا عون حاج، وليان حريري، وليلي نجم، وميشال رعد، وندى رافاييل، ونادين طبري، وناتالي بنّوت، وأولغا صفا، وراينا عصام حمادة، وريما غانم، ورويدا مالو، وزهراء البابا. وتنوع المقاربات بين التصوير الفوتوغرافي والرسم الزيتي والأكريليك والكولاج والتقنيات المختلطة والنحت والألوان المائية والشعر، بما يتيح لكل فنان تقديم قراءته الخاصة للمساحات الفاصلة ولما تتركه تجارب العبور في الإنسان.

«العتبات»: السبت 24 تشرين الأول (أكتوبر) – الساعة 6:00 مساءً - «مساحة كولترنست» (سنّ الفيل). للاستعلام: 03/008245



الفيلم من إخراج الإيرلندي شون موراي، وإنتاج شركة «Relapse Pictures» بالتعاون مع «Blue House Film»، والذي يوثّق قصص صحافيين استشهدوا بنيران إسرائيلية، وأضعاً استهداف العاملين في الإعلام ضمن سياق أوسع من الاعتداءات التي ت طال الصحافيين خلال الحرب على غزة، ومحاولات إسكات الشهود الذين ينقلون الوقائع إلى العالم.

وينطلق موراي في مقاربتة من خلفيته الإيرلندية، إذ نشأ على وقع النضال الإيرلندي ومقاومة الاحتلال البريطاني، ليستكشف الصلات بين تلك التجربة وقصص الصحافيين الذين يواصلون أداء عملهم في ظروف الحرب، دفاعاً عن حق الجمهور في معرفة الحقيقة.

عرض فيلم «إبادة الصحافة: الحرب على الحقيقة»: السبت 17 تشرين الأول (أكتوبر) – الساعة 6:00 مساءً - «قاعة جمعية الأدب والثقافة» (صيدا). للاستعلام: 70/638079

الإعلانات

الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com

التوزيع

شركة الواصلات

03 / 828381 - 01 / 666314 - 15

الموقع الإلكتروني

www.al-akhbar.com



/AlakhbarNews



@AlakhbarNews



/AlakhbarNews

المكاتب

بيروت - فزاد - شارع دونالد - سنتر
كونكورد الطابق الثامن

تلفاكس: 01759500 01759597

ص. ب. 5963/113

المدير الفني

صلاح الموسى

مجلس التحرير

امك الاندري

محمد وهبة

وليد شرارة

دعاء سويدان

جمال غصن

حسين سمور

رئيس التحرير

ابراهيم الامين

مدير التحرير المسؤول

وفيق قانصوه



al-akhbar

صادرة عن
شركة اخبار بيروت